الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
جامعة عين تموشنت
بلحاج بوشعيب

مذكرة لنيل شهادة الماستر 2 في العلـــــــــوم الاقتصـــادية

الميـدان:علوم الاقتصادية ـ علوم التسيير ـ علوم التجارة

الشعبة : علوم اقتصادية

تخصص : تحليل اقتصاد و استشراف

دور و أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر

مـذكـرة تـخـرج لـنـيـل شهـادة ماستر 2

من إعداد الطالب :
- بلعابد عبد الرشيد

تحت إشراف
- بوعلي عبد القادر

- **أعضاء لجنة المناقشة :**

- **د . زدون جمال** ..... أستاذ محاضر صنف - أ- **(جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب) رئيس.**
- **د . بوعلي عبد القادر**... أستاذ محاضر صنف - أ- **(جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب) مشرف.**
- **د . أوجامع ابراهيم** ..... أستاذ مساعد صنف - أ- **(جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب) ممتحنا.**

السنة الجامعية : 2020 - 2021

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى أمي وأبي

إلى أخي وأصدقائي

إلى أساتذتي

إلى زملائي وزميلاتي

إلى كل من علمني حرفا

أهذي هذا البحث المتواضع راجياً من المولى

عز وجل أن يجد القبول والنجاح

بلعابد عبد الرشيد

الشكر

الحمد لله نستعين به و نشكره و نهتدي به ، الذي يسر لنا أمورنا وهون علينا الصعب حتى تم انهاء هذا العمل

فالحمد لله حمدا يليق بك مال هو ثناء يلي بعظمته وأصلي وأسلم على خير خلقه محمد عليه افضل الصلاة وأزكى التسليم

نتوجه بجزيل شكرنا وامتنانا إلى الاستاد المشرف بوعلي عبد القادر جزاه الله خيرا

على ما قدمه لنا من تعليمات و توجيهات ساهمت في اثراء موضوع دراستنا

كما نتقدم بجزيل الشكر الى لجنة المناقشة الموقرة

و الى كل يد كريمة امدتنا بالعون و جميع من ساهم من قريب او من بعيد ولو كان بحرف واحد لرفع معنوياتنا و لم يبخل عينا بالنصيحة و التوجيه

وكل من أعاننا ولو بكلمة طيبة

كما نتقدم بالشكر لكل اساتذة كلية العلوم الاقتصادية الذين وجهونا و نصحونا و علمونا

بلعابد عبد الرشيد

ملخص الدراسة :

تهذف هذه الدراسة الى محاولة التعرف على دور وأهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر ، حيث يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أهم القطاعات و هذا من خلال الدور الذي تلعبه في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني و تطوير معظم قطاعات الاقتصادية والقطاعات الأخرى لما تتمتع به من أهمية و قدرة كبيرة في دعم و تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية لذلك تسعى الدولة جاهدة من خلال عدة إجراءات وتدابير تساهم في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و اعتمادها كقطاع بديل عن قطاع المحروقات .

ومن خلال دراستنا وتحليلنا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تبين لنا، أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم بشكل كبير في الاقتصاد الوطني من خلال توفير مناصب الشغل و زيادة في الناتج الداخلي الخام و زيادة في القيمة المضافة و تنمية الصادرات بالتالي تحقيق فائض في الميزان التجاري مما يؤدي الى تحقيق التنمية الاقتصادية و في الجزائر .

الكلمات المفتاحية : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، التنمية الاقتصادية ، الناتج الداخلي الخام ، القيمة المضافة ، الصادرات .

Résumé :

Cette étude vise à essayer d'identifier le rôle et l'importance des petites et moyennes entreprises et leur contribution à la réalisation du développement économique en Algérie, le secteur des petites et moyennes entreprises étant considéré comme l'un des secteurs les plus importants, et ce à travers le rôle qu'il joue le rôle de la roue de l'économie nationale et du développement de la plupart des secteurs et secteurs économiques. L'autre tient à sa grande importance et à sa capacité à soutenir et à réaliser le développement économique et social. Par conséquent, l'État s'efforce de prendre plusieurs mesures et mesures qui contribuent à soutenir et promouvoir les petites et moyennes entreprises et les adopter comme secteur alternatif au secteur des hydrocarbures.

Grâce à notre étude et analyse des petites et moyennes entreprises, il nous a été révélé que les petites et moyennes entreprises contribuent de manière significative à l'économie nationale en créant des emplois, une augmentation du produit intérieur brut, une augmentation de la valeur ajoutée et le développement des exportations. , réalisant ainsi un excédent de la balance commerciale, ce qui conduit à la réalisation du développement Économique et en Algérie.

Mots clés: petites et moyennes entreprises, développement économique, produit intérieur brut, valeur ajoutée, exportations.

الـفـهـــارس

فهرس محتويات

اهداء ..... -------
فهرس محتويات ..... -------
قائمة أشكال و ملاحق ..... -------
ملخص دراسة ..... -------
مقدمة ..... -------

الفصل الأول : نظرة عامة حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

المبحث الاول : ماهي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 03
المطلب الاول : صعوبة تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة..... 05-03
المطلب الثاني : تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 07-05
المطلب الثالث : أهداف مؤسسات الصغيرة و المتوسطة 08
المبحث الثاني : أشكال و خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ألية أنشائها..... 09
المطلب الاول : أشكال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة..... 10-09
المطلب الثاني : خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 12-11
المطلب الثالث : ألية إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 13-12
المبحث الثالث : مشاكل و تحديات التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و أسباب نجاحها 13
المطلب الاول : مشاكل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 14-13
المطلب الثاني : تحديات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 16-14
المطلب الثالث : أسباب نجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 17-16
ملخص الفصل الأول 18

الفصل الثاني : دور و أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر

المبحث الاول : عموميات حول التنمية الاقتصادية 21

المطلب الاول : مفهوم التنمية الاقتصادية 23-21
المطلب الثاني : عناصر و أساليب التنمية الاقتصادية 26-24
المطلب الثالث : أهداف التنمية الاقتصادية 28-27
المبحث الثاني : دور و أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر 29
المطلب الأول : أهمية المؤسسات ص و م في تحقيق التنمية الاقتصادية..... 31-29
المطلب الثاني: أهمية المؤسسات ص و م في تحقيق التنمية الاجتماعية في الجزائر..... 32-31
المطلب الثالث : التجارب الناجحة لبعض الدول المتقدمة في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية بالقطاع المؤسسات ص و م 35-33
المبحث الثالث : واقع و افاق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري.. 36
المطلب الاول : مراحل تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر..... 39-36
المطلب الثاني : أجهزة و الهيئات المالية الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر..... 42-40
المطلب الثالث : البرامج الداعمة لترقية و تطوير المؤسسات ص و م في الجزائر..... 46-43
ملخص الفصل الثاني 47

الفصل الثالث : دراسة احصائية لمساهمات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر 2001- 2018

المبحث الاول : احصائيات تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر..... 50
المطلب الأول : احصائيات تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الملكية من 2001 الى 2018 52-50
المطلب الثاني : احصائيات تصنيف تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الحجم سنة 2018 54-53
المبحث الثاني : احصائيات مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر..... 55
المطلب الاول : احصائيات مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج الداخلي الخام و القيمة المضافة من 2001 الى 2018 56-55
المطلب الثاني : احصائيات مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في اجمالي الصادرات و الصادرات خارج المحروقات من 2001 الى 2018 58-57

المبحث الثالث : احصائيات مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاجتماعية في الجزائر 59

المطلب الاول : إحصائيات مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في توفير عدد المناصب العمل من 2001 الى 2018 59-61

المطلب الثاني : إحصائيات تطور عدد المناصب العمل في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الملكية من 2001 الى 2018 61-62

ملخص الفصل الثالث 63

الخاتمة ..... -------

قائمة المراجع ..... -------

فهـرس الجداول و الأشكال

قائمة الجداول

رقم الجداول	العنوان	الصفحة
(1)	عدد العمال و حجم رأسمال التي تحتاجه لإنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة اليابانية حسب الملكية	6
(2)	نسب لبعض الدول المتقدمة في دور و اهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في أواخر التسعينات	33
(3)	تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (2005 – 2012)	39
(4)	تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الملكية (2001 - 2018)	50
(5)	تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الحجم 2018	53
(6)	مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج الداخلي الخام و القيمة المضافة (2001 - 2018)	55
(7)	مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في اجمالي الصادرات و الصادرات خارج المحروقات (2001 – 2018)	57
(8)	مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في توفير عدد المناصب العمل (2001 – 2018)	59
(9)	مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في توفير عدد المناصب العمل حسب الملكية (2004 – 2018)	61

قائمة الأشكال

رقم الأشكال	العنوان	الصفحة
(1)	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الملكية خلال الفترة (2001 -2018)	51
(2)	تطور اجمالي تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال الفترة (2001 -2018)	51
(3)	تصنيفات تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الحجم سنة 2018	53
(4)	تطور في الناتج الداخلي الخام و القيمة المضافة خلال الفترة (2001 -2018)	56
(5)	تطور في اجمالي الصادرات و صادرات خارج المحروقات خلال الفترة (2001 -2018)	57
(6)	تطور عدد مناصب الشغل خلال الفترة (2001 -2018)	60
(7)	تطور عدد مناصب الشغل في المؤسسات ص و م حسب الملكية خلال الفترة (2001 - 2018)	62

المقدمة

المقدمـــــــة

تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مدخلا هاما من مداخل النمو الاقتصادي، كونها تؤدي دورا هاما في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، و تمثل العمود الأساسي لأي دولة في العالم.

و تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما و اساسيا في مختلف الدول المتقدمة و النامية و يبرز هدا الدور من خلال انتشارها في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني و ذلك لتحقيق الاكتفاء الذاتي و الانتعاش الاقتصادي و توفير المناخ الاستثماري الملائم لها لأجل المساهمة في نمو و انتشار هذا النوع من المؤسسات و لقد أثبتت التجارب و الدراسات الاقتصادية أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تمثل القوة المحركة للاقتصاد الوطني .

وعلى ضوء هدا نطرح الاشكالية الرئيسية التالية :

ما مدى دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية باعتبارها المحور الرئيسي للدول المتقدمة و النامية ؟

وتنجز هذه الاشكالية على الأسئلة الفرعية التالية :

- ما هي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؟
- كيفية انشاء المؤسسة الصغيرة و المتوسطة ؟
- ما هي الصعوبات و التحديات التي تواجهها المؤسسة الصغيرة و المتوسطة ؟
- ما هي التنمية الاقتصادية ؟
- ما علاقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالتنمية الاقتصادية ؟
- ما مدى مساهمة و أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على التنمية الاقتصادية في الجزائر ؟
- ماهي أجهزة الدولة في مجال دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ؟

فرضيات الدراسة :

للإجابة على التساؤلات انطلقنا من الفرضيات التالية :

- ان طبيعة النشاط للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تجعلها تواجه العديد من المشاكل و التحديات .
- علاقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالتنمية الاقتصادية و مساهمتها في تحقيق القيمة المضافة و خلق الناتج الداخلي الخام و الحد من البطالة .
- دعم الحكومة الجزائرية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة أدى الى الاستغناء على قطاع المحروقات في التصدير.
- قامت السلطات الجزائرية برامج الترقية جد محفزة للمؤسسات الصغيرة والمتوسط .

أسباب اختيار الموضوع :

هناك عدة أسباب دفعتنا لاختيار هدا الموضوع أهمها :

- اهتمامي لدراسة و تحليل هذا الموضوع .
- رغبتي في إنشاء مؤسسة صغيرة و متوسطة بعد تخرج من الجامعة .
- معرفة التحديات و المشاكل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- انتشار الموضوع و اهتمام الدول المتقدمة بهذا القطاع .

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية البحث في دراسة أهمية و دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية ، و مساهمتها في ازدهار الاقتصاد الوطني .

أهداف الدراسة :

نسعى من خلال دراسة هذا الموضوع الى تحقيق الأهداف التالية :

- التعرف على تحققها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
- ابراز مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و علاقتها في التنمية الاقتصادية
- التعرف على واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر
- تسليط الضوء على المساهمات التي تحققها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر .

المنهج المتبع :

لطرح البحث اعتمدت على المنهج الوصفي و الذي من خلاله تم استعراض مختلف مفاهيم مؤسسة صغيرة و متوسطة مع التركيز على أهمية و دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالتنمية الاقتصادية في الجزائر بينما في جانب التطبيقي اعتمدت على منهج تحليل الاحصائيات وذلك بدراسة احصائية لمساهمات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر من 2001 الى 2018 .

هيكل الدراسة :

حتى نتمكن من الدراسة و الإجابة على الإشكالية و الفرضيات المطروحة قمت بتقسيم البحث إلى 3 فصول:

الفصل الأول : نظرة عامة حول مؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

الفصل الثاني : دور و أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر .

الفصل الثالث: دراسة احصائية لمساهمات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر 2001- 2018 .

الفصل الأول :

نظرة عامة حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تمهيد الفصل الأول :

إن موضوع مؤسسات الصغيرة و المتوسطة من المواضيع الحساسة و الهامة في اقتصاديات الدول حيث تتمتع بإهتمام كبير من قبل دول العالم وذلك لأهميتها القصوى التي تلعبها في المجال الاقتصادي و الاجتماعي عن طريق مساهمتها في تحقيق توازن الاقليمي و رفع الناتج الوطني و الحد من البطالة .

ومن هنا قمنا بتقسيم هذا الفصل الى 3 مباحث وهي :

مبحث الأول يوضح ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بحيث سنتطرق في مطلبه الأول الى مفهوم المؤسسة الصغيرة و المتوسطة و في المطلب الثاني و الثالث سنتطرق الى خصائص و أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

مبحث الثاني سنتعرف على أشكال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ألية إنشائها حيث سنتطرق في مطلبه الأول الى أشكال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و في المطلب الثاني ألية انشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و في مطلب الثالث مؤهلات انشاء مؤسسات صغيرة و متوسطة

مبحث الثالث معرفة مشاكل و تحديات التي يمكن ان تقع فيها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و أسباب نجاحها حيث سنتطرق مطلبه الأول مشاكل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و في مطلب الثاني الى تحديات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و في مطلب الثالث الى أسباب نجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

المبحث الأول : ماهي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

في الواقع اختلف علماء الاقتصاد على إعطاء تعريف موحد للمؤسسة الصغيرة و المتوسطة و ذلك نظرا لتعدد وظائفها و اختلاف طبيعة نشاطها الاقتصادي ، لذا فإنه من الضروري تقديم نظر عامة حول ابراز مختلف التعاريف و تحديد أهم خصائصها و أهميتها في المجال الاقتصادي .

المطلب الأول : صعوبة تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

يبدو من الوهلة الأولى للباحث سهولة تحديد تعريف مؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولكن الواقع غير ذلك، ولذلك وجب علينا التطرق إلى معرفة هذه العوامل المؤدية إلى اختلاف تعاريف من دولة لأخرى من حيث مكانتها و قدراتها و ظروفها الاقتصادية و الاجتماعية و تتمثل هذه العوامل فيما يلي :

الفرع الأول : عوامل اختلاف تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

أ - العوامل الاقتصادية : وتتمثل في

أولا - اختلاف درجة النمو الاقتصادي :

إن تفاوت في درجة النمو يقسم العالم الى مجموعات متباينة ، أهمها البلدان المتقدمة الصناعية و البلدان النامية ، و ينعكس هذا التفاوت على مستوى تطور التكنولوجيا المستعملة في كل دولة و أيضا في وزن الهياكل الاقتصادية ، ويترجم ذلك في اختلاف النظرة لهذه المؤسسات و الهياكل من بلد الى أخر، كالمؤسسات الصغيرة في الدول المتقدمة كاليابان أو الولايات المتحدة الأمريكية يمكن اعتبارها مؤسسة كبيرة في دول النامية مثل الجزائر، ولذلك يفسر غياب تعريف موحد صالح في جميع الدول[1].

ثانيا-اختلاف النشاط الاقتصادي :

تصنف المؤسسات بالاعتماد على طبيعة النشاط الذي تمارسه الى 3 قطاعات رئيسية :

قطاع الاولي : يتضمن مجموعة المؤسسات التي تستخدم كعنصر أساسي أحد عوامل طبيعية كزراعة ، الصيد و استخراج الخامات .

قطاع الثاني : يتضمن مجموعة المؤسسات التي تعمل على تحويل المواد الأولية و تطويرها لإنتاج السلع ، و خلق القيمة المضافة .

[1] لخلف عثمان ، واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و سبل دعمها و تنميتها : دراسة حالة في الجزائر ، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2004،ص4

قطاع الثالث : ويتضمن المؤسسات التي لا تنتج بل تبيع و توزع المنتجات المصنعة ،وهي المؤسسات التي تقوم بتقديم الخدمات كالنقل و التوزيع و التخزين [2] .

و باختلاف النشاط الاقتصادي يختلف التنظيم الداخلي و الهيكلة المالية للمؤسسات، فعند المقارنة بين المؤسسة التي تنتمي إلى القطاع الصناعي وبين القطاع التجاري، تتضح الاختلافات التالية : تحتاج المؤسسة الصناعية إلى استثمارات كبيرة في شكل مباني و معدات، فإن المؤسسة التجارية تحتاج عكس ذلك كما تستخدم المؤسسة الصناعية عدد كبير من العمال، و قد تستغني عنه المؤسسة التجارية، أما على مستوى التنظيم الداخلي فإن طبيعة نشاط المؤسسة الصناعية يفرض توزيع المهام مع تعدد الوظائف و مستويات اتخاذ القرارات، على عكس المؤسسة التجارية التي تتمتع بهيكل تنظيمي بسيط، ولهذا يمكن اعتبار المؤسسة الصناعية الصغيرة والمتوسط بحكم حجم استثماراتها وعدد عمالها و تعقد تنظيمها، مؤسسة كبيرة في قطاع التجارة، إذن من الصعب أمام تنوع النشاط الاقتصادي الوصول إلى مفهوم واحد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة [3].

ب- العوامل التقنية:

و يتلخص العامل التقني في مستوى الاندماج بين المؤسسات، فحيثما تكون هذه الأخيرة، أكثر اندماجا يؤدي هذا إلى توحد عملية الإنتاج و تمركزها في مصنع واحد و بالتالي يتجه حجم المؤسسات إلى الأكبر، بينما عندما تكون العملية الإنتاجية مجزأة و موزعة إلى عدد كبير من المؤسسات يؤدي ذلك إلى ظهور عدة مؤسسات صغيرة و متوسطة .

ج- العوامل السياسية :

و تتمثل في مدى اهتمام الدولة و مؤسساتها بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحاولة تقديم مختلف المساعدات له و تذليل الصعوبات التي تعترض طريقه من أجل توجيهه و ترقيته و دعمه وعلى ضوء العامل السياسي يمكن تحديد التعريف و تبيان حدوده و التمييز بين المؤسسات حسب رؤية واضعي السياسات و الاستراتيجيات التنموية و المهتمين بشؤون هذا القطاع [4].

---

[2] لخلف عثمان ، مرجع سبق ذكره ، 2004،ص4

[3] عبد الكريم اللطيف ، واقع و آفاق تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل الإصلاحات : دالة الاقتصاد الجزائري ،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر،2002،ص.4

[4] رابح خوني ورقية حساني ،المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشكلات تمويلها ، ط1 ؛ مصر ايتراك للطباعة والنشر و التوزيع، 2008 ، ص 8

الفرع الثاني: معايير تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعددت المعايير التي يتم على أساسها تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة, فنجد المعايير الكمية والتي تعد الأكثر استخداما فهي تسمح بتحديد الحجم (صغر أو كبر كل مؤسسة) كما نجد أيضا المعايير النوعية والتي تسمح بشرح طبيعة كل تنظيم ، و التي تتمثل كلاتي :

أولا- المعايير الكمية: تصنف إلى نوعين [5] :

- **التصنيف النقدي :** و يضم مبلغ رأس المال ، رقم الأعمال ، حجم الاستثمارات...الخ.
- **التصنيف الاقتصادي أو التقني :** و يضم عدد العمال ، التركيب العضوي لرأس المال ، حجم الطاقة المستعملة

ثانيا - المعايير النوعية : لتحديد هذه المعايير بدقة، نعتمد عما ورد في كتاب " E.Staly " ، حيث يرى أن أي مؤسسة يمكن اعتبارها صغيرة أو متوسطة ، إذا توفرت فيها خاصيتين من الخصائص التالية على الأقل [6] :

- استقلالية الإدارة ، وعادة ما يكون المسيرون هم أصحاب المؤسسة.
- تعود ملكية المؤسسة أو رأسمالها لفرد أو لمجموعة أفراد.
- تمارس المؤسسة نشاطها محليا ، إلا أن احتياجها الى الأسواق يمكن أن يمتد خارجيا ، كما أن اصحاب المؤسسة و العاملين فيها يقطنون في منطقة واحدة .
- تعتبر هذه المؤسسة صغيرة الحجم إذا ما قورنت بمؤسسة كبيرة الحجم تمارس ذات النشاط.

المطلب الثاني : تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

يتضمن تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عدة تعاريف تختلف من دولة الى أخرى و يكون التعريف المعتمد إما بنص قانوني مثل الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية واليابان أو تعريفا إداريا مثل ألمانيا و هولندا. وفيما يلي سنتعرف على تعاريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الدول التالية :

اليابان :

تم تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في اليابان من خلال القانون الأساسي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة لسنة 1963 الذي يعد دستورا موجها للقضاء على جميع العقبات التي تواجه هذه المؤسسات ،

[5] زغيب شهرزاد ،المؤسسات ص و م ، الملتقى الوطني الأول حول م ص و م و دورها في التنمية ، الأغواط 2002 ،ص171
[6] زغيب شهرزاد ، مرجع سابق ذكره ، ص 172.

و تقليص الفجوة بينها و بين المؤسسات الكبيرة، و قد تم تعديل هذا القانون في 03 ديسمبر1999 بهدف وضع سياسة لتطوير و تنمية قاعدة عريضة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتحقيق تنمية للاقتصاد الياباني وقد عرف هذا القانون على أنها تلك المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي التي لا يتعدى عدد العمال بها 300 عامل، ورأس مالها لا يفوق 300 مليون ين ياباني [7] ، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم 01 : عدد العمال و حجم رأسمال التي تحتاجه للإنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة اليابانية حسب الملكية

القطاع	عدد العاملين	رأس المال
صناعة قطاعات أخرى	**300 عامل أو أقل**	**300 مليون ين ياباني أو أقل**
مبيعات بالجملة	**100 عامل أو أقل**	**100 مليون ين ياباني أو أقل**
مبيعات التجزئة	**50 عامل أو أقل**	**50 مليون ين ياباني أو أقل**
الخدمات	**100 عامل أو أقل**	**50 مليون ين ياباني أو أقل**

المصدر: النسور جاسر عبد الرزاق (2006) ، المنشأة الصغيرة ...الواقع و التجارب و معطيات الظروف الراهنة، ملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الوطن العربي، يومي 17أفريل، جامعة الشلف ص 04 .

الولايات الأمريكية المتحدة :

صدر تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عام 1953 والذي كان مضمونه " أن المؤسسات الصغيرة هي التي يتم امتلاكها وإدارتها بطريقة مستقلة حيث لا تسيطر على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه " و قد تم تحديد مفهوم المؤسسة الصغيرة بطريقة أكثر تفصيلا بالاعتماد على معيار حجم المبيعات وعدد العاملين ولذلك فقد حدد القانون حدودا عليا للمؤسسة الصغيرة كما يلي[8] :

- المؤسسات الخدمية والتجارة بالتجزئة من 1 إلى 5 ميلون دولار أمريكي كمبيعات سنوية.
- مؤسسات التجارة بالجملة من 5 إلى 15 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية.
- المؤسسات الصناعية عدد العمال 250 عامل أو اقل.

هولندا :

رغم غياب تعريف رسمي فيها، إلا أن الإجراءات التنظيمية التي تضمنها كل من قانون المؤسسات والإجراءات المتعلقة بالتوقف عن النشاط، والقانون الخاص بالرسم على رقم الأعمال، تعتبر كافية لرسم الحدود التي تفصل

[7] ابراهيم بن صالح القرناس (2002)، التجربة اليابانية في دعم وتنمية المنشآت الصغيرة و المتوسطة، البرنامج التدريبي لمركز التعاون الياباني لمنطقة الشرق الأوسط، طوكيو أيام 21-25 جانفي.

[8] رابح خوني ، ترقية أساليب وصيغ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري ، رسالة ماجستير ، غير منشور كلية الاقتصاد وعلوم التسيير ، فرع اقتصاد التنمية، 2003،ص11.

بين مختلف أصناف المؤسسات وذلك حسب طبيعة نشاطها. فتعد مؤسسة صغيرة ومتوسطة كل منشأة تشغل 100 عامل أو اقل وتنتمي إلى أحد الفروع التالية [9] :

- الصناعة والبناء والتجهيز.
- التجارة بالجملة، والتجارة بالتجزئة.
- النقل والتخزين والاتصال.
- التأمين.

الجزائر :

ويتلخص في القانون رقم 01 – 18 الصادر في 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الذي اعتمدت فيه الجزائر على معياري عدد العمال و رقم الأعمال ، حيث تعرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و الخدمات ، و تتمثل هذه المعايير فيما يلي [10] :

- ❖ تشغل من 1 إلى 250 شخصا .
- ❖ لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار .
- ❖ تستوفي معايير الاستقلالية و يقصد بها هي كل مؤسسة لا يمتلك رأس مالها بمقدار 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعات مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

التعريف المعتمد حاليا : جاء بموجب إقرار وزارة الصناعة والمناجم وهي الوزارة الحالية الوصية على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقانون التوجيهي الجديد لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث جاء في المادة 8 و 9 من القانون رقم 02-17 المؤرخ في 10جانفي2017 كما يلي :

المادة 8 : تعرف المؤسسة المتوسطة بأنها تشغل من 50 إلى 250 شخص ويتراوح رقم أعمالها ما بين 400 مليون و4 ملايير دينار جزائري أو التي تتراوح حصيلتها الإجمالية ما بين 200 و1 مليار و مليارين دينار جزائري [11].

المادة 9 : تعتبر المؤسسة الصغيرة بأنها تلك التي تشغل من 10إلى 49 شخص و لا يتعدى رقم أعمالها السنوي 400 مليون دينار جزائري أو لا يتجاوز حصيلتها الإجمالية 200 مليون دينار جزائري [12].

---

[9] لخلف عثمان ، مرجع سبق ذكره ،2004،ص12

[10] القانون التوجيهي رقم 01- 18المتضمن ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ديسمبر 2001

[11] المواد 8 من القانون رقم 02-17،الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 02الصادر في11جانفي2017

[12] المواد 9 من القانون رقم 02-17،الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 02الصادر في11جانفي2017

المطلب الثالث : أهداف مؤسسات الصغيرة و المتوسطة

يرمي إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة إلى تحقيق عدة أهداف نذكر منها :

- تحقيق الأرباح و تلبية حاجات المستهلكين و رفع رأس مال المؤسسة للتنوع في نشاطها و توسع من مؤسسة صغيرة و متوسطة الى مؤسسة كبيرة .
- تحقيق الاستقلال الذاتي للمؤسسة .
- توفير مناصب شغل مما يؤدي الى حد من البطالة .
- ترقية روح المبادرة الفردية و الجماعية، باستخدام أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل، و كذا إحياء أنشطة تم التخلي عنها لأي سبب كان[13].
- ارتفاع الصادرات و الحد من الواردات خاصة السلع الكمية .
- جذب الاستثمارات المحلية و الاجنبية .
- اكتساب دخل جيد من المؤسسة لمستحدثيها و مستخدميها مما يؤدي الى رفع العائد المالي للدولة من خلال الاقتطاعات و الضرائب المختلفة .
- تحقيق الاكتفاء الذاتي و الانتعاش الاقتصادي و التكامل الاقتصادي على مستوى الوطني .
- توفير وسائل الترفيهية و الثقافية للعمال مما يؤدي الى ارتفاع أداء العامل داخل المؤسسة .
- يمكن أن تشكل أداة فعالة لتوطين الأنشطة في المناطق النائية، مما يجعلها أداة هامة لترقية و تثمين الثروة المحلية، و إحدى وسائل الاندماج و التكامل بين المناطق [14].
- تمكين فئات عديدة من المجتمع تمتلك الأفكار الاستثمارية الجيدة و لكنها لا تملك القدرة المالية و الإدارية على تحويل هذه الأفكار إلى مشاريع واقعية [15].

13 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، م ص و م ، http://dim-msila.dz/ ، 2015
14 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، م ص و م ، http://dim-msila.dz/ ، 2015
15 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، م ص و م ، http://dim-msila.dz/ ، 2015

المبحث الثاني: أشكال و خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ألية أنشائها :

المطلب الأول : أشكال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تختلف أشكال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة باختلاف طبيعتها و يمكن تصنيفها وفق أربعة معايير أساسية وهي :

1. **تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة التوجه :** يمكن تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب توجهها و من أهمها [16] :

- **المؤسسات العائلية :** هي مؤسسات تنشأ من مساهمات أفراد العائلة ويمثلون في غالب الأحيان اليد العاملة و تقوم بإنتاج سلع تقليدية و تكون في المنزل وهي مؤسسات تنتج للاستهلاك .
- **المؤسسات التقليدية :** هي مؤسسات الصناعة الحرفية و تعتمد في الغالب على مساهمة أفراد العائلة وتنتج منتجات تقليدية باعتمادها على الوسائل اليدوية ولكن ما يميزها عن النوع السابق هو أنها تكون في ورشات صغيرة ومستقلة عن المنزل .
- **المؤسسات المتطورة وشبه المتطورة :** يتميز هذا النوع من المؤسسات برأس مال ثابت و اعتمادها على تكنولوجيا الحديثة لكي تتماشى مع متطلبات و الحاجات العصرية .

2. **تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس تنظيم العمل :** يمكن لنا حسب هذا التصنيف التفريق بين نوعين من المؤسسات هما : مؤسسة غير مصنعة و مؤسسة مصنعة.

- المؤسسات المصنعة : يتميز هذا النوع من المؤسسات في دول المتقدمة باستخدام أساليب حديثة في التسيير و آلات متطورة لإنتاج سلع ذات طابع صناعي ، أما بالنسبة للدول النامية ، فإن المؤسسة المصنعة مقتصرة فقط في مجال التركيب و إصلاح الآلات .
- المؤسسات الغير مصنعة : وهي ممثلة في الإنتاج العائلي الذاتي و النظام الحرفي و يعد الإنتاج العائلي أقدم شكل من حيث التنظيم أما النظام الحرفي فهو يقوم به شخص أو عدد من الأشخاص ويكون في الغالب يدوي لإنتاج سلع حسب طلبيات الزبائن[17].

---

[16] عثمان لخلف، دور و مكانة الصناعات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية ، مذكرة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، 1994 ، ص 18 - 19.

[17] عثمان لخلف، مرجع سبق ذكره ، مذكرة ماجستير، ص 21.

3. تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة المنتجات :

حيث يتمثل هذا التصنيف الى ثلاثة أنواع أساسية وهي [18] :

- مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية : تتميز هده المؤسسة بسهولة التسويق و الاستخدام المكثف لليد العاملة و حيث تقوم بإنتاج سلع ذات استهلاك أولي مثل :
  - المنتجات الغذائية.
  - تحويل المنتجات الفلاحية .
  - منتجات الجلود.
  - الورق ومنتجات الخشب ومشتقاته
- مؤسسات إنتاج السلع والخدمات : و هي تجمع المؤسسات التي تختص في :
  - الصناعة الميكانيكية والكهربائية
  - الصناعة الكيميائية و البلاستيكية
  - صناعة مواد البناء و صناعة تحويل المعادن
  - قطاع النقل
- مؤسسات إنتاج سلع التجهيز: يتميز هذا النوع من المؤسسات باستخدام معدات وأدوات و اعتمادها على تكنولوجيا متطورة و حديثة و ذات كثافة عالية في رأس المال ، حيث في بعض الفروع البسيطة فقط كإنتاج أو تركيب بعض المعدات البسيطة وذلك خاصة في الدول المتطورة أما في البلدان النامية فيكون مجالها مقتصرا على إصلاح بعض الآلات وتركيب قطع الغيار المستوردة.

4. المقاولة من الباطن. :

يمكن للمقاول الأصلي أن يتعهد بالعمل للمقاول من الباطن مالم يوجد شرط صريح أو ضمني يمنعه من ذلك خاصة إذا كانت طبيعة المقاولة تستند إلى كفاءة المقاول ، نلاحظ مما سبق ان المقاولة من الباطن هي أن يلجئ شخص معين " المقاول " إلى شخص آخر" المقاول من الباطن " بإنجاز كل المشروع أو جزء منه مالم ينص عقد المقاولة على خلاف ذلك ونجده على شكلين تعاون مباشر و تعاون غير مباشر[19].

[18] عثمان لخلف، مرجع سبق ذكره ، مذكرة ماجستير، ص 22- 23
[19] عثمان لخلف، مرجع سبق ذكره ، مذكرة ماجستير، ص 24.

المطلب الثاني : خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تمتاز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص، وتتمثل أهمها فيما يلي :

- سهولة التأسيس ، تحتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لرؤوس أموال صغيرة، لتأسيسها وتشغيلها، لما تتميز به من أصول وممتلكات عادة بسيطة، مقارنة مع المؤسسات الكبيرة.[20]

- مرونة الادارة ، لها القدرة على التكيف مع ظروف العمل المتغيرة، إضافة إلى الطابع غير الرسمي في التعامل سواء مع العاملين أو العملاء، بساطة الهيكل التنظيمي، ومركزية القرارات، حيث لا توجد لوائح جامدة تحكم عملية اتخاذ القرارات إلا أن الأمر يرجع إلى خبرة صاحب المشروع ، كما نلاحظ أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أكثر قدرة على تقبل التغير وتبني سياسات جديدة على العكس من المؤسسات الكبيرة التي يكثر فيها مراكز اتخاذ القرار، ورسمية العلاقات الوظيفية .[21]
- صغر الحجم و قلة التخصص في العمل، مما يساعد على المرونة و التكيف مع الأوضاع الاقتصادية المحلية و الوطنية ، كما أن انخفاض حجم العمالة المطلوبة للتشغيل يؤدي إلى تحقيق روح الفريق[22].

- المعرفة التفصيلية بالعملاء و السوق ، فسوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محدودة نسبيا والمعرفة الشخصية للعملاء تجعل من الممكن التعرف على شخصياتهم و احتياجاتهم التفصيلية و تحليلها و دراسة توجهها، و بالتالي سرعة الاستجابة لأي تغير فيها [23].

- انخفاض وفورات الحجم و أهمية الاستفادة من وفرات التجمع ، تنخفض وفورات الحجم في المؤسسات الصغيرة بالمقارنة بالمؤسسات الكبيرة، نتيجة انخفاض الطاقات الإنتاجية وحجم الإنتاج، ويتطلب تعويض هذا الانخفاض ضرورة استفادة المؤسسات الصغيرة من نوع آخر من الوفورات ألا وهو " وفورات التجمع " [24] .

---

20 قنيدرة سمية، "دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير فرع تسيير الموارد البشرية، جامعة منتوري قسنطينة، 2009، ص 60.

21 توفيق عبد الرحيم يوسف ، دارة الأعمال التجارية الصغيرة ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ط1، 2002 ، ص 27

22 عمار شلابي ، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية ، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، جامعة سكيكدة، العدد 5 ماي 2010 ص 267

23 قنيدرة سمية ، مرجع سبق ذكره ، ص 60.

24 عثمان لخلف :، مرجع سبق ذكره، ص 30

- التجديد، الغاية الأساسية منها الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، ولا يمكن لأي مؤسسة الاستمرار لفترة طويلة إلا إذا واكبت التطورات الاقتصادية والتكنولوجية ،من خلال التجديد والابتكار لمواجهة ظهور ما يسمى بالبدائل الجديدة للمنتوج الناتجة عن نهاية دورة حياته [25] .

- اخفاض رؤوس الأموال ، حيث تمتاز بانخفاض نسبي في رأس المال وذلك سواء تعلق الأمر بفترة الإنشاء أو أثناء التشغيل، الشيء الذي جعلها من أهم أشكال الاستثمار المفضلة عند صغار المستثمرين [26] .

- سرعة الإعلام و انتشار المعلومات داخل المؤسسة ، مما يمكنها من التكيف بسرعة مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية [27] .

المطلب الثالث : أليـة إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

لكي يتم إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة يجب المرور بعدة مراحل ومن أهمها :

- **أولا : حصول على فكرة المشروع :** فهي من مراحل الأولية و الاساسية فبدون فكرة لا يوجد مشروع .
- **ثانيا : دراسة فكرة المشروع :** و ذلك بجمع المعلومات مثل: نوع السلعة أو الخدمة التي ستقدمها المؤسسة، وحجم الطلب عليها، وسعرها في السوق المستهدفة ، وطبيعة المنافسة وحجمها و تحديد الاسم التجاري الخاص للمؤسسة ، والمكان الذي سيتم اختياره لتنفيذ المشروع عليه.
- **ثالثا : التمويل :** و يعني ذلك تدبير الأموال للبدأ في تنفيذ مشروع المؤسسة وذلك سواء من خلال الحصول على القروض بضمان المؤسسة والمشروعات الصغيرة أو غيرها من الوسائل .
- **رابعا : تقديم الوثائق للموافقة على المشروع :** يجب على صاحب المؤسسة اتباع الاجراءات القانونية و ذلك بتقديم الأوراق والوثائق المطلوبة من أجل الحصول على الموافقة لبدء في تنفيذ المشروع على أرض الواقع.
- **خامسا : توفير العمالة اللازمة للمؤسسة :** وفي البداية يمكن الاعتماد على أقل عدد من العاملين من أجل تقليل النفقات.

---

[25] محفوظ جبار ، م ص و م و مشاكل تمويلها ، مجلة العلوم الانسانية ، جامعة محمد خيضر ،بسكرة ، 2004 .
[26] محفوظ جبار ، نفس المرجع ، 2004 .
[27] قنيدرة سمية ، مرجع سبق ذكره ، ص 61.

- **سادسا : البدء في التنفيذ** : ويعني ذلك بإنطلاق مشروع المؤسسة على حياة الواقع و تقديم أعلى جودة و القيام بالتسويق لنجاح و تطور المؤسسة.
- **سابعا : تأمين المؤسسة :** نظرا للخطورة التي تمثلها الحرائق والسرقات والوفاة والعجز...، فإن جهود سنوات طويلة من العمل في المشروع يمكن أن تتعرض للضياع ، فالخطر في المشاريع لا ينحصر في المشروع نفسه فقط وإنما يمتد إلى العاملين فيه بحد ذاتهم، وبالتالي عند القيام بأي نشاط يجب أن يكون هناك تأمين ضد الخطر[28].

المبحث الثالث: مشاكل و تحديات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و أسباب نجاحها:

للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة عدة مشاكل و تحديات و على صاحب المؤسسة ان يكون على علم بها للصمود ونجاح المؤسسة و من حيث هذا المبحث سنتعرف على أهم المشاكل و التحديات و عوامل نجاحها .

المطلب الاول : مشاكل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

دائما ما تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من عدة مشاكل ومن أهمها :

- **مشاكل الائتمان و التمويل :** يعد التمويل عامل الأساسي لنمو و تطور المؤسسة و لكن غالبا لا تحظى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بنفس الفرص الحصول على الامتيازات والتسهيلات وفرص التشجيع كما تتمتع المؤسسات الكبيرة، حيث أن صغر حجم المؤسسة يجعل من الصعب حصولها على القروض المصرفية لأسباب عديدة منها ارتفاع احتمالات المخاطرة وعدم وجود ضمانات المناسبة ، و بالتالي تقلص فرص الحصول على الموارد المالية اللازمة من القطاع المالي .

- **مشاكل إدارية :** تصطدم كافة الجهود المتعلقة بالحركية الاستثمارية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بمجموعة كبيرة من العوائق الإدارية والإجراءات البيروقراطية المعقدة ، التي تتطلب عشرات التراخيص والموافقات والعديد من الوثائق والجهات التي يتطلب الاتصال بها وأصبح محيط المؤسسة غير مساعد فهناك تباطؤ في الإجراءات وتعقيد الشبكات ، نقص تكوين الموظفين، نقص الإعلام، الوثائق المطلوبة [29].

---

[28] جهاد عبد الله ،قاسم موسى أبوعيد ، إدارة المشاريع الصغيرة ،دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة العربية، ص213

[29] عثمان لخلف ، مرجع سبق ذكره ، أطروحة لنيل شهادة دكتوره ، 2004 ، ص 65

- **مشاكل التسويقية :** وهي متمثلة في عدم اهتمام أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدراسة السوق لتصريف المنتجات، وذلك لنقص الكفاءة والقدرات التسويقية جراء نقص الخبرات والمؤهلات لدى العاملين، وعدم وجود معرفة أو خبرة بالمفهوم الحقيقي للتسويق وحصر هذا المفهوم بأعمال البيع والتوزيع [30] .

- **المشاكل الفنية : و** تتمثل فيما يلي :

- صعوبة الحصول على التكنولوجيا و صعوبة التطوير و التحديث التكنولوجي حيث تواجه المؤسسات مشاكل حقيقية في التحديث ومواكبة التطورات التكنولوجية بسبب نقص المعلومات عن هذه التطورات من جهة وغياب جهات متخصصة يمكن اللجوء إليها في تقديم الدعم والمشورة الفنية أو في تبني برامج مخصصة لهذا الغرض.
- صعوبة الحصول على المعدات الإنتاجية : تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبة في الحصول على المعدات الإنتاجية الحديثة بسبب ضعف التمويل والدعم اللازم لها[31] .

- **نقص كفاءة و مهارة العمالة :** يعد العنصر البشري أحد أهم عناصر الإنتاج و لذلك فإن نقص العمالة الماهرة من اكبر المشكلات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

- **غياب التحفيزات الضريبية والجمركية :** تتأثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالضرائب والرسوم الجمركية المفروضة عليها مما يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج و انخفاض الأرباح ويسبب ذلك انخفاض تطور و نمو المؤسسة الصغيرة و المتوسطة .

المطلب الثاني : تحديات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تواجه المؤسسة الصغيرة و المتوسطة عدة تحديات و من أهمها :

- التعليقات السلبية و التشكيك في قدراتك او في اتخاذ القرار ، فهي من أخطر التحديات التي ستواجهها كصاحب المؤسسة في بداية انطلاقتك مما قد يفقدك تركيزك في اتخاذ القرار و اتعابك دهنيا وقد يؤدي ذلك الى عدم القدرة في تكملة المشروع ، لذلك يجب أن لا تستمع لهذه الأصوات قدر الامكان وأن لا

---

[30] رضا زهواني ، تحسين تخطيط الانتاج في الم ص و م دراسة حالة لمؤسسة البلاستيك ، مذكرة ماجستير ، جامعة ورقلة ، 2007 ، ص 17

[31] أحمد غبولي ، تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة ، 2011 ، ص32

تجعلها تفقدك تركيزك و لا تحاول أن ترد على أي أحد ولكن اجعل نجاحاتك تتحدث عنك حتى تكسب ثقة الجميع .

- صعوبة الحصول على الادارة الجيدة و العمالة المؤهلة والمدربة والأمينة التي تؤدي الى نجاح المؤسسة .

- عالمية الجودة حيث تتمثل في زيادة القدرة التنافسية الى العالمية و ظهور بما يعرف بمتطلبات الجودة ، وهذا للارتقاء بمستوى المبادلات العالمية على نحو يضمن زيادة مستوى المنتجات، ولهذا أصبحت كل المؤسسات تسعى للحصول على مختلف شهادات الجودة الممنوحة من المنظمات العالمية للتوحيد القياسي، والتي تعتبر بمثابة جواز سفر دولي للمنتجات حتى تدخل الأسواق العالمية في ظل الحرية الاقتصادية [32].

- سرعة تغير بعض القوانين التي تأثر على المؤسسات الصغير و المتوسطة بطريقة سلبية و رفع الرسوم الحكومية مما تؤدي الى زيادة أتعاب المؤسسة .

- ارتفاع رسوم العديد من الجهات الخدمية وعدم مراعاتها لأوضاع مشاريع المواطنين مثل رسوم البلديات والكهرباء والمياه والمواصفات والجودة والإعلانات .

- التطور التكنولوجي ، فقد أدى إلى تسهيل عمليات الاتصال و الانتقال بين الدول وسرعة أداء المعاملات الاقتصادية الدولية سواء التجارية أو المالية ، كما أدى إلى تجاوز الحدود السياسية للدول، واتساع الأسواق بصورة جعلت المنتجات تأخذ الصفة العالمية [33].

- عالمية الاتصال ، لقد أدى التقدم الفني في مجال الاتصال وتبادل المعلومات والتقنيات الحديثة إلى طي المسافات مما جعل العالم قرية صغيرة ، حيث أصبحت المؤسسات تعمل في بيئة عالمية شديدة التنافس ، فالمنتج الذي يظهر في دولة ما ، نجده في نفس الوقت يطرح في جميع أسواق العالم، تم نقل طرق وكيفيات إنتاجه من خلال الأقمار الصناعية وشبكات الإنترنيت [34].

---

32 سمير محمد عبد العزيز، السياسات الاقتصادية للمستقبل مدخل اتخاذ القرارات ، مركز الاسكندرية للكتاب ، 2004 ، ص9

33 رضا زهواني ، مرجع سبق ذكره ، ص13

34 عمر فرحاتي ، اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، ملتقى وطني ، جامعة الشهيد حمة لخظر الوادي ، 2017 ، ص 10

- اجراءات الحد من التلوث ، لقد أصبح التلوث من أخطر التحديات التي تواجه المؤسسات إذ أصبح إلزاما عليها ترشيد استخدامها للموارد، و وضع استراتيجيات خاصة لحماية البيئة، من مخلفات عملياتها الإنتاجية، واستخدام الموارد غير الضارة، وإعادة استخدام المخلفات في الإنتاج [35] .

المطلب الثالث: أسباب نجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

وتتمثل أسباب نجاح المؤسسة الصغيرة و المتوسطة فيما يلي :

- **شخصية المدير أو المالك :** فهي تلعب دورا كبيرا في المؤسسة وذلك من حيث القيادة الجيدة و القدرة على الاهتمام بالعاملين و خلق روح الفريق الواحد في العمل و تجنب العقبات وذلك بالتوقع و البصيرة و القدرة على القضاء على العوامل السلبية مما يؤدي الى تحسين جو العمل بالطاقات الايجابية و زيادة مردود العاملين وسير المؤسسة الى بر الأمان في أصعب الفترات [36] .

- **تحديد الهدف** : مما يؤدي القدرة على التركيز المباشر والتحديد الواضح للأهداف ، حيث يكون ذلك بتحديد الهدف الأسمى وهو تلبية حاجات الناس، ومنه يتم تحديد كافة الأهداف والطرق الأخرى لنجاح المؤسسة .

- **التخطيط الجيد و الإدارة المؤهلة :** أي مشروع ناجح يتطلب وجود تخطيط جيد سواء كانت إدارية أو مالية أو تسويقية والالتزام بها و خلق الإدارة المؤهلة التي لديها القدرة والخبرة لمراقبة ومتابعة تنفيذ العمل، بالإضافة إلى اتخاذ القرارات المناسبة في الأوقات المناسبة لتحسين سير العمل والأداء [37] .

- **الرقابة :** أمر لا يمكن الاستغناء عنه فهي من أهم العوامل التي تؤدي الى نجاح المؤسسة وذلك بمراقبة و معرفة مختلف الجوانب السلبية في العمل و تقديم العلاج والحلول لها .

---

35 أحميدة ماليكة ، محاولة تقييم أدوات التحليل الاستراتيجية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة ، 2009 ، ص11

36 فتحي قابيل ، محمد متولي ، مشروعات صغيرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مصر ، 2005 ، ص 114

37 "7عوامل رئيسية لنجاح المشروعات الصغير" ، 2021 ، ريالي للوعي المالي ، Riyali.com

- **جودة المنتج أو الخدمة** : تعد جودة المنتج او الخدمة من أولى عتبات سلم التسويق و اكتساب الزبائن ، فمعظم الزبائن عند شراء منتج او اللجوء الى خدمة ذات جودة يقومون بالتسويق لصاحب مشروع العمل بدون مقابل مما يؤدي الى ارتفاع الطلب و نجاح المؤسسة [38].

- **العناية بالتسويق :** يعتبر التسويق الركيزة الأساسية للمؤسسة ، بحيث يقوم بنشر و توصيل قيمة المنتج أو الخدمة إلى الجمهور مما يؤدي الى جذب و جلب العملاء او الزبائن لذلك ينبغي على كل رواد الأعمال وأصحاب المشروعات العناية بالتسويق و وضع استراتيجيات ترويجية فعالة ، فالتسويق الجيد هو فن للبيع .

- **احترام الزبائن أو العملاء :** حيث يتعين على صاحب الأعمال غرس مبدأ احترام العميل من اليوم الأول من إطلاق مشروعه الصغير؛ بحيث يعتبر إرضاء العميل القلب النابض للمؤسسة [39].

- **سرعة تطوير المنتجات أو الخدمات:** لا يمكن زيادة نسبة الإقبال على منتجاتك أو خدماتك ، إن لم تكن مواكبا لمتغيرات السوق واحتياجات العملاء ، و لذلك يجب مواكبة ذلك التغير في أسرع وقت ممكن من خلال تطوير المنتج أو الخدمة و زيادة القدرة التنافسية في السوق مما يؤدي ذلك الى نجاح و تطور المؤسسة [40] .

- **محاولة التميز في المنتجات أو الخدمات :** و هي من أهم الأسباب الناجحة التي تساهم في نشاط المؤسسة ، حيث تحاول كل المؤسسات تمييز منتجاتها وخدماتها عن المنافسين بأي طريقة كسرعة تقديم الخدمة ، تقليل التكلفة ، الخدمات المتميزة للعميل ، زيادة الجودة ..الخ وذلك لكسب و جلب الزبائن المحبين لتميز و انفراد المؤسسة .

---

[38] "عوامل نجاح وفشل المشروعات الصغيرة كيف تواجه التحديات" ، 2020/05 ، رواد الأعمال ، www.rowadalaamal.com

[39] نفس المرجع ، 2020/05 ، www.rowadalaamal.com

[40] نفس مرجع السابق ، 2021 ، ريالي للوعي المالي ، Riyali.com

ملخص الفصل الأول :

من خلال ما ورد في الفصل الأول تبين لنا أن توحيد تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مهمة صعبة و هذا راج الى تفاوت التطور و النمو الاقتصادي بين الدول المتقدمة و الدول النامية .

و تمتاز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بخصائص كثيرة منها سهولة تأسيسا و انشائها مقارنة بالمؤسسات الكبير بحيث لا تتطلب رؤوس أموال كبيرة و لا تكنولوجيا عالية و انما تحتاج الى أدوات بسيطة و رأس مال صغير وهنا نستطيع أن نقول لأن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي أحسن بديل في انطلاق أي نشاط .

ولكن بالرغم من كل الامتيازات التي يحظى بها القطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أنه هناك عدة مشاكل وتحديات من شأنها أن تحد من نشاطها وتعرقل تطورها ومن ممكن عدم القدرة من المواصلة مما يؤدي الى افلاس و فشل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لذلك على صاحب المؤسسة دراسة كل التحديات و المشاكل التي يمكن أن يواجهها لكي لا تكون عقبتا له في المستقبل.

الفصل الثانى :

دور و أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر

تمهيد الفصل الثاني :

تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باهتمام كبير من طرف العديد من الدول المتقدمة و الدول السائرة في طريق النمو بما فيها الجزائر و ذلك لنتيجة دورها و اهميتها الاقتصادية والاجتماعية والمساهمة الفعالة في زيادة الأداء في الانتاجية والقدرة التنافسية لهذه المؤسسات ، وبالنظر إلى ما تملكه من فعالية وسرعة التأقلم مع متغيرات المحيط الخارجي .

بالإضافة إلى مساهمتها في الدخل الوطني ومحاربة الفقر واستغلال الموارد المحلية و الحد من البطالة الا ما ذلك ، ولذلك اتخذت الجزائر العديد من الآليات والسياسات لدعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لنجاح الاقتصاد الوطني .

ووفقا لذلك ، فإن هذا الفصل ينقسم الى 3 مباحث وهي :

حيث يتناول المبحث الأول عموميات حول التنمية الاقتصادية ، لذلك سنتعرف في مطلب الأول الى مفهوم التنمية الاقتصادية أما المطلب الثاني سنتطرق الى عناصر و اساليب التنمية الاقتصادية و في المطلب الثالث أهداف التنمية الاقتصادية .

مبحث الثاني سنتعرف على دور و أهمية مؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر ، حيث سنتطرق في مطلبه الأول أهمية مؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر الى و في المطلب الثاني أهمية مؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاجتماعية في الجزائر و في مطلب الثالث سنستعرض التجارب الناجحة لبعض الدول المتقدمة في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية بالقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

و مبحث الثالث معرفة واقع و افاق المؤسسة الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري حيث سنتطرق في المطلب الأول الى مراحل تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و في مطلب الثاني أليات و أجهزة الدعم لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و في مطلب الثالث برامج التنمية و التطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر .

المبحث الاول : عموميات حول التنمية الاقتصادية :

تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحسين و تعزيز النمو الاقتصادي للدول مما يجعلها أكثر تقدما و تطورا ، و ذلك بتحقيق الأهداف الجوهرية و الاستراتيجيات الاقتصادية الناجحة التي تؤثر على المجتمع بطريقة ايجابية ، و من خلال دراستنا سنتعرف على مفهوم و أهداف و أهمية التنمية الاقتصادية و الاستراتيجيات الاقتصادية الناجحة

المطلب الاول : مفهوم التنمية الاقتصادية

تتعدد تعريفات التنمية الاقتصادية بكثرة حيث أصبح من الصعب تحديد تعريف شامل و موحد لذلك سنقوم باستعراض بعض التعاريف ، بالإضافة الى تعريف النمو الاقتصادي .

- **التنمية الاقتصادية :**

- **التعريف الأول :**

حيث أن التنمية الاقتصادية يعرفها البعض على أنها عملية التي بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم ، هذا الانتقال يقضي إحداث العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان والهيكل الاقتصاد و قد عرفها آخرون بأنها العملية التي بمقتضاها دخول الاقتصاد القومي مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي [41] .

- **التعريف الثاني :**

التنمية الاقتصادية هي عبارة عن مجموعة من السياسات والاجراءات والتدابير المقصودة والموجهة من أجل تغيير هيكل الاقتصاد القومي بهدف تحقيق زيادة سريعة ومستمرة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن بحيث تعود ثمار هذه التنمية على الغالبية العظمى من الافراد، وهكذا فان التنمية الاقتصادية هي عملية حضارية شاملة ترتبط بخلق أوضاع جديدة ومتطورة [42] .

---

[41] محمد عبد العزيز عجمية ، ايمان عطية ناصف ، على عبد الوهاب نجى ، التنمية الاقتصادية ، جامعة الاسكندرية ، 2008 ، ص 81

[42] أحمد جابر بدران ، التنمية الاقتصادية و التنمية المستدامة ، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية ، القاهرة ، مصر ، 2014 ، ص30

- **التعريف الثالث :**

ان التنمية الاقتصادية هي تقدم للمجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل [43] .

- **تعريف الرابع :**

يرى جيرارد ماير ، بأن التنمية الاقتصادية هي عملية يرتفع بموجبها الدخل الوطني الحقيقي خلال فترة من الزمن، أي لتحقق التنمية يجب ارتفاع الدخل الوطني مع استمرارية هذا الارتفاع و مواصلته لفترة زمنية طويلة [44].

- **تعريف الخامس:**

و يرى ماليز بالدولين أن التنمية الاقتصادية هي عبارة عن عملية يزداد بها الدخل القومي الحقيقي للنظام الاقتصادي خلال فترة طويلة من الزمن [45].

- **تعريف السادس :**

و يعرف فؤاد موسى أن التنمية الاقتصادية هي عبارة عن عملية بالغة الدقة ، حيث تتمثل في النهاية في الارتقاء المنظم بإنتاجية العمل من خلال تغيرات هيكلية التي تتناول ظروف انتاج الاجتماعي ، و احلال تكنيك أرقى ، و استخدام وسائل انتاج أحدث و أكثر كفاية ، مع اشباع متزايد للحاجات الفردية و الاجتماعية [46].

و من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نستخلص تعريف التنمية الاقتصادية على أنها : عملية شاملة و مخططة تهدف الى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع لتوفير حياة أفضل للأفراد اي انتقال من حالة الى حالة أفضل ، حيث تهتم بزيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي و زيادة الدخل القومي و تنويعه و يمكن الاعتماد عليها كمؤشر للحكم على تطور الدول .

---

[43] محمد عبد العزيز عجمية ،ايمان عطية ناصف ، التنمية الاقتصادية "دراسة نظرية وتطبيقية "، الجامعية الاسكندرية ، 2000 ص 64

[44] اسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية ، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع ،عمان ، الأردن، 1997، ص50

[45] محمد مروان السمان ، محمد ظافر محيك ، مبادئ تحليل الاقتصادي ، دار الثقافة للنشر ، جامعة عمان ، 1998 ، ص 394

[46] محمد أحمد الدوري ، التخلف الاقتصادي ، ديوان مطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1983 ، ص53

- **النمو الاقتصادي :** على عكس التنمية الاقتصادية التي تعني ذلك التغير الجذري في الأوضاع في مختلف المجالات ، فان مفهوم النمو الاقتصادي يكون أقل اتساعا من مفهوم التنمية ، و هناك عدة تعاريف للنمو الاقتصادي و التي نأخذ منها فيما يلي :

- حيث يرى ريمون بار أن النمو الاقتصادي :عبارة عن الزيادة الحاصلة في الثروات المتاحة والسكان أما " فرنسوا بيرو فيرى النمو بأنه عبارة عن الزيادة الحاصلة خلال فترة أو عدة فترات طويلة من الزمن لمؤشر ايجابي ما في بلد ما [47].

- و يعرف النمو الاقتصادي على أنه الزيادة الحقيقية في الناتج القومي لبلد ما ، والناجمة عن عوامل رئيسية أهمها التحسين في نوعية الموارد المتاحة لزيادة هذا الناتج في هذا البلد كالتعليم مثلا، والتحسين في المستوى التكنولوجي لوسائل الإنتاج، كل هذا سيؤدي بالضرورة إلى زيادة قيمة السلع والخدمات التي يتم إنتاجها في أي قطاع من القطاعات الاقتصادية في أي بلد ، لهذا يمكن القول أن النمو الاقتصادي هو عبارة عن الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة في اقتصاد ما ، خلال فترة زمنية معينة عادة سنة واحد [48] .

- حيث اعتبرت المدرسة الكلاسيكية أن النمو الاقتصادي هو مسألة طبيعية و تلقائية وعفوية ، تحدث في الاقتصاد دونما الحاجة الى تدخل الدولة في ذلك [49] .

و مما تقدم يتضح أن كلا من النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية يترتب عليه زيادة الدخل القومي ومتوسط نصيب الفرد منه ، إلا أن مصطلح التنمية ينطوي على إحداث تغييرات هيكلية مقصودة في القطاعات الاقتصاد القومي، وهذا الأمر ليس ضروريا في حالة النمو الاقتصادي، كما أن التنمية الاقتصادية ترتبط بالدول النامية وبالتخطيط الاقتصادي ، في حين أن مفهوم النمو الاقتصادي يرتبط بتفعيل قوى السوق الحر في الدول الرأسمالية المتقدمة . و عليه فالنمو الاقتصادي جزء من التنمية الاقتصادية [50].

---

47 إسماعيل محمد قانة ، اقتصاد التنمية : نظريات.نماذج.استراتجيات ، دار أسامة للنشر والتوزيع ،عمان ، الأردن ،2012 ، ص11

48 علي جدوع الشرفات " التنمية الاقتصادية في العالم العربي "، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع ، 2010 ، ص 39 - 40

49 صالح تومي ، راضية بختاش ، أثر الجباية على النمو الاقتصادي في الجزائر ، مجلة دراسات اقتصادية ، دار الخلدونية للنشر و التوزيع ، مركز بصيرة ، الجزائر ، ص 12- 13 .

50 محمد صالح تركي القريشي ، علم اقتصاد التنمية ، مكتبة الجامعة ، الطبعة الأولى ، 2010 ، ص 41

المطلب الثاني : عناصر و أساليب التنمية الاقتصادية :

- عناصر التنمية الاقتصادية :

تكمن عناصر التنمية الاقتصادية في مجموعة من المتطلبات و المستلزمات التي تساعد على دفع التنمية و تسريع وتيرتها ، التي يجب الاهتمام بها من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية الناجحة، و نذكر منها في ما يلي :

- القاعدة المحلية الذاتية ، يعتبر وجود القاعدة المحلية التي تنطلق منها التنمية الاقتصادية من المتطلبات الأساسية للتنمية الاقتصادية ، بمعنى أن المطلب الأساسي الأول للتنمية الاقتصادية هو ضرورة تأسيس عملية التنمية على قاعدة محلية داخل الدولة النامية ، فيجب أن تعتمد التنمية على الدولة ذاتها و لا يمكن استيرادها من الخارج ، حيث تستطيع القوى الخارجية أن تحفز وتسهل عمل القوى المحلية ، و لكنها لا تستطيع إتمام عملية التنمية أو العمل كبديل عنها ، و تبرز أهمية القاعدة المحلية في الفرق الشاسع بين البدء في التنمية والحفاظ عليها ، فبعض المشروعات قد يتم البدء فيها بمساعدات خارجية، ولكن ذلك لا يضمن الحفاظ على التنمية الاقتصادية ، بمعنى أن التنمية الاقتصادية يجب أن تعتمد على سكان الدولة ذاتها و ليس على الأجانب [51].

- توافر الاستثمارات الكافية وارتفاع مستوى التراكم ، يتوقف نجاح عملية التنمية الاقتصادية على القدرة على تصحيح الاختلالات الهيكلية السائدة ويعتبر التصنيع الوسيلة الرئيسية للقضاء على هذه الاختلالات ويجب ألا يقل حجم هذه الاستثمارات عن الحد الأدنى وذلك بمواجهة العقبات الأساسية أمام عملية التصنيع والمتمثل في ضيق نطاق السوق المحلي و تحقيق الاستثمارات المطلوبة في الزراعة والخدمات لإنجاح عملية التصنيع ، اي كل هذه المتطلبات تستلزم رفع معدل التراكم ورفع معدل الاستثمار حتى يدخل الاقتصاد القومي مرحلة الانطلاق، وكذلك توليد ديناميكية ذاتية قادرة على مواجهة عقبات النمو الاقتصادي [52] .

- السوق ، إن وجود سوق مناسبة من المتطلبات الهامة لعملية التنمية الاقتصادية، ومنه لإيجاد سوق مناسبة يجب تحسين المؤسسات الاقتصادية القائمة واستبدالها بمؤسسات أخرى، فيجب توسيع أسواق

---

[51] محمد الفرجاني حصن ، أفريقيا و تحديات العولمة ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، 2003 ، ص 143- 144

[52] رشدي ابراهيم ، عناصر و متطلبات التنمية الاقتصادية ، موقع الالكتروني ، 2014 ، www.blogger.com .

المال والنقد وإتاحة تسهيلات ائتمانية أرخص وأكثر اتساعا للمزارعين وصغار التجار ورجال الأعمال، مع زيادة معرفتهم بفرص السوق وتقنيات الإنتاج الحديثة، و بناء على ذلك يجب على الاقتصاد السعي للاستغلال الأمثل والكفاءة المثلى في استخدام الموارد الموجودة ، و كل هذه الأشكال البديلة للمنظومة الاقتصادية مطلوبة لإيجاد سوق مناسبة [53] .

- رأس المال ، يعتبر رأس المال مطلب أساسي في عملية التنمية الاقتصادية حيث كونه يتصف بالمفتاح الرئيسي للتنمية الاقتصادية و يعرف على أنه عبارة عن عملية تراكمية وذاتية للتنمية الاقتصادية بمجرد أن تبدأ ، والمطلب الأساسي للتنمية هو تراكم رأس المال الحقيقي ، و الذي يتضمن ثلاث فعاليات مستقلة : زيادة في حجم الادخار الحقيقي، آلية تمويل والائتمان بحيث يمكن سحب الموارد من المستثمرين، وأداء الاستثمار بحيث يتم استخدام الموارد في السلع الرأسمالية ، و يتضمن رأس المال أيضا تنمية المهارات، و التي تتطور عادة كنتيجة للتراكم الرأسمالي [54].

- الموارد الطبيعية ، تعرف بأنها كل العناصر الأصلية التي تؤلف الأرض أو موارد الأرض ، و تعرف الأمم المتحدة الموارد الطبيعية على أنها أي شيء وجده الإنسان في بيئته الطبيعية و التي ربما يستغلها لمنفعته . و تشمل هذه الموارد الصخور التي تحتوي على خامات المعادن و مصادر الطاقة و المنتجات المفيدة الأخرى ، و لهذه الموارد الطبيعية أهمية خاصة في مرحلة النمو الاقتصادي ذلك أن البدء بعملية تكوين رأس المال تتطلب بالضرورة أن يكون البلد في وضع يجب أن ينتج فائضا [55] .

- التكنولوجيا، تعرف التكنولوجيا على أنها عملية منظمة متأسسة على التجربة أو على النظرية العلمية التي تعزز قدرة المجتمع على إنتاج السلع والخدمات ، إذ أنها تساهم في زيادة الإنتاج عندما تتجسد التحسينات في السلع الرأسمالية ، وهناك من التكنولوجيا ما يتجسد في البشر ويأخذ شكل مهارات متحسنة بالنسبة للعمل والإدارة [56].

---

[53] حكيم بن جروة ، باديس بوخلوة ، رمزي بودرجة ، العناصر التمويلية المحركة و المساعدة على تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة و المستدامة ، مجلة نماء الاقتصاد و التجارة ، الجزائر ، مجلد 2 ، 2018 ، ص 115

[54] حكيم بن جروة ، باديس بوخلوة ، رمزي بودرجة ، نفس المرجع ، الجزائر ، ، 2018 ، ص 115 – 116 .

[55] محمد صالح تركي القرشي ، علم اقتصاد التنمية ، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن ، ط 1، 2010 ، ص 54.

[56] محمد صالح تركي القرشي ، نفس المرجع ، الأردن ، 2010 ، ص 57 .

- **أساليب التنمية الاقتصادية :**

هناك عدة أساليب لنجاح و نهوض التنمية الاقتصادية التي تؤدي الى زيادة الدخل القومي الفردي ، و زيادة في الإنتاجية مما ينعكس إيجابا على المستوى الصحي والتعليمي الى ما ذلك ، ومن أهم الأساليب و الحلول التي تحقق التنمية الاقتصادية الناجحة فيما يلي [57]:

- نشر الوعي التنموي بين المواطنين .
- توفير رأس المال المناسب للتنمية ماديا و بشريا .
- تطويل آليات تخطيط قوة العمل و تطوير آليات الاختيار والتعيين .
- وضع السياسات الاقتصادية الملائمة.
- خلق نظام الحوافز والمكافآت التشجيعية و توفير المناخ الاقتصادي والإداري المناسب .
- إعداد وتأهيل اليد العاملة بمختلف التخصصات والمهارات بالإضافة إلى الكفاءات أي توفير الموارد البشرية المتخصصة و ذات كفاءة عالية .
- دعم القوى العاملة بالمعارف، الخبرات والمهارات اللازمة بهدف تحقيق الأهداف التنموية في كافة المجالات.
- تبسيط الإجراءات والحد من الروتين.
- تسديد و التخلص من الديون الخارجية التي تؤدي الى مساهمة في تعزيز النمو الاقتصادي ، وزيادة النفقات الخاصة بالإنتاج .
- تخصيص أيام دراسية في البحث العلمي ، وتوفير البيئة المناسبة وكذا المناخ المناسب الذي يساهم في حل مشاكل التنمية الاقتصادية .

[57] عادل عامر ، التنمية الاقتصادية و كيفية تحقيقها ، دنيا الوطن ، 2014 ، ص 19، https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/323215.html

المطلب الثالث : أهداف التنمية الاقتصادية

للتنمية الاقتصادية أهداف عديدة ومن أهمها فيما يلي:

- زيادة الدخل القومي ، تعتبر زيادة الدخل القومي من أول أهداف التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة، بل هي أهم الأهداف على وجه الإطلاق . و الغرض الأساسي الذي يدفع هذه الدول إلى القيام بالتنمية الاقتصادية ، إنما هو الفقر و انخفاض مستوى المعيشي و ازدياد نمو عدد السكان ، و لا سبيل إلا القضاء على هذا الفقر و انخفاض مستوى المعيشي ، والحد من تفاقم المشكلة السكانية و ذلك بزيادة الدخل القومي ، والذي نقصد به الدخل القومي الحقيقي لا النقدي أي ذلك الذي يتمثل في السلع والخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية المختلفة في خلال فترة زمنية معينة [58].

- معالجة الفساد الإداري ، وذلك بالاهتمام بوضع قوانين وتشريعات ، تحد من انتشار الفساد الإداري الذي يؤثر على استقرار القطاع الاقتصادي ، ويستغل موارده ، وتساهم هذه المعالجة في تطوير الاقتصاد المحلي ، وتعزيز نموه وازدهاره في المجالات كافة [59] .

- رفع مستوى المعيشة ، كلما ارتفع مستوى المعيشة كلما زاد مستوى متوسط دخل الفرد مما يؤدي ذلك الى تحسين جودة الحياة و تحقيق و تلبية الضروريات المادية للحياة كتوفير الأكل و الملبس و المسكن و الرعاية الصحية و الأمن و ما الى ذلك ، أي رفع إشباع الحاجات الأساسية للفرد وتحقيق ذاته الإنسانية .

- الاهتمام بالتبادل التجاري ، حيث هذا الهدف خاص بالتنمية التجارية ، ويهتم بمتابعة الصادرات ، و الواردات التجارية المعتمدة على تعزيز التجارة بين الدول النامية ، والدول الأخرى ، وخصوصا تلك التي تشتري الصادرات بأسعار مقبولة ، تساعد على توفير الدعم للحاجات الأساسية للسكان مما يؤدي الى رفع المستوى المعيشة [60] .

---

58 أحمد جابر بدران ، نفس مرجع السابق، مصر ، 2014 ، ص 30 - 31
59 موضوع ، مفهوم التنمية الاقتصادية ، 2021 ، رابط الموقع : mawdoo3.com
60 موضوع ، نفس المرجع ، 2021

- الابتعاد عن السياسات الاقتصادية المالية التي تؤدي إلى حالات اقتصادية غير مرغوبة كالركود الاقتصادي أو التضخم .

- بناء الأساس المادي للتقدم ، فالتنمية الاقتصادية يجب أن تقترن ببناء الأساسي المادي للتقدم متمثلا في قاعدة واسعة للهيكل الإنتاجي ، ولا يأتي هذا إلا ببناء الصناعات الثقيلة والتي تمد إلى الاقتصاد القومي باحتياجاته اللازمة لعملية إعادة الإنتاج ، لذلك فإن بناء القاعدة الواسعة للهيكل الإنتاجي ما هي إلا بداية الطريق للتنمية وبعدها يختار الاقتصاد القومي طريقة تبعا لاستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي يأخذ بها هذا المجتمع طبقا لظروفه وحاجته [61].

- التحكم و التقليل التفاوت في توزيع المدخول والثروات ، تعاني اغلب الدول النامية من انخفاض الدخل الوطني ومن انخفاض متوسط نصيب الفرد وذلك من اختلالات في توزيع المدخول والثروات ، إذ تستحوذ طائفة صغيرة من أفراد المجتمع على جزء كبير من ثروته ، مما يؤدي الى معاناة غالبية السكان من الفقر وانخفاض المستوى الصحي والتعليمي والمعيشي ، وتزداد هذه الظاهرة تفاقما كلما كبر حجم السكان واتسعت أقاليم الدول [62].

[61] أحمد جابر بدران ، نفس مرجع السابق، مصر ، 2014 ، ص 33 - 34

[62] تنقوت وفاء ، التنمية و مبادئ ومفاهيم عامة ، المحاضرة 04 ، مقياس نظرية التنمية الاقتصادية ، 2020 ، ص5 .

المبحث الثاني : دور و أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر .

المطلب الأول : أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية

حيث كثيير من الدول التي تولي أهمية قصوى لهذا النوع من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الى تحقق التنمية الاقتصادية و منها ولايات المتحدة الأمريكية ، حيث يقوم رئيسها بتقديم كل سنة تقريرا إلى الكونغرس عن حالة المنشآت الصغيرة والمتوسطة ، أما بالنسبة للجزائر فإنها تولي أهمية كبيرة لمثل هذه المؤسسات والدليل على ذلك فيما يلي :

- إنشاء وزارة خاصة بالصناعات و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في يوليو 1993 [63].
- إنشاء مؤسسات مالية والوكالات مختصة لتسهيل و إعانة و دعم الشباب البطال على إنشاء مثل هذه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة [64].
- انشاء برامج و مواد قانونية تساعد على ترقية و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كتشجيع على خلق مناطق صناعية جديدة و توسيع نطاق نشاطها وتشجيع على تحسين من القدرة التنافسية و مردودية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة [65] .

و تتمثل هذه الأهمية كالآتي :

- مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تنمية الصادرات و تخفيف من حدة العجز في الميزان التجاري ، باستخدام أفضل أنواع الفنون الإنتاجية ، كأن تساهم مباشرة في إنتاج مكونات السلع التي تتجه للتصدير، فنجد مثلا أن المؤسسات التي يعمل بها من 01 إلى 10عمال ويغلب عليها الطابع الحرفي لها القدرة على تلبية احتياجات أسواق التصدير، وخاصة المنتجات التقليدية، حيث تتمتع هذه المنتجات بزيادة

---

63 مساعدة حول حول وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، 2014 ، منتديات الجلفة لكل الجزائريين و العرب ، https://www.djelfa.info/vb/archive/index.php/t-1590436.html

64 مر شريف، زكية بن زروق، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في مجال المناولة في استقطاب اليد العاملة دراسة حالة مقارنة بين الجزائر وفرنسا ، الملتقي الدولي حول : استراتيجية الحوكمة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة ، جامعة المسيلة ، ص05

65 المرسوم التنفيذي رقم 08-100 ، المادة 10 من القانون التوجيهي ، الجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية ، 25 مارس 2008 ، http://www.mdipi.gov.dz/

طلب الدول الصناعية عليها، إلى جانب أنها أكثر استجابة للتغيرات السريعة في السوق العالمي [66]، اما بالنسبة للجزائر فهي تعتمد في التصدير على قطاع المحروقات فقط لذلك يجب على الجزائر الاعتماد على مختلف القطاعات و من اهمها التصنيع مما يؤدي الى تحقيق تنمية اقتصادية ناجحة للوطن و الاعتماد على الموارد الإنتاجية المحلية مما يساهم في التقليل من نسبة الاستيراد .

- مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تطوير الناتج الداخلي الخام التي أدت الى تطوير الاقتصاد الدول المتقدمة كولايات المتحدة الأمريكية و اليابان الى ما ذلك ، و أيضا المساهمة في خلق القيمة المضافة التي تؤدي الى رفع مستوى الدخل أي رفع المستوى المعيشي مما يؤدي الى تحسين جودة الحياة و تحقيق التنمية و يعتبر القيمة المضافة أحد اعمدة الاقتصاد .

- المساهمة في تشغيل الشباب بتكلفة منخفضة نسبيا إذا ما قورنت بتكلفة مناصب العمل بالمؤسسات الكبرى[67] ، مما يؤدي الى مساهمة في توفير مناصب شغل للشباب و التقليل من حدة البطالة .

- مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تنشيط و تطوير المنافسة ، حيث تمثل هذه المؤسسات تحدي كبير و منافسة قوية حتى للمؤسسات الكبيرة المعروفة على صعيد العالمي و ذلك بانتشارها في مختلف القطاعات مما يجعلها فاعلة في رفع القدرة التنافسية التي تؤدي الى تنشيط وتنعيش الاقتصاد الدولي و تجعل عمليات المبادلة أكثر كفاءة وفائدة ، و توفير و اشباع حاجات الفرد و المجتمع .

- سهولة توزيع منتجات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مما يقلل من تكاليف التخزين التي تؤدي إلى تسويق السلع للمستهلك بأقل تكلفة ممكنة [68].

- مساهمة في تحقيق التكامل الصناعي بين الأعمال الكبيرة و الصغيرة ، حيث أن المؤسسات الكبيرة والعملاقة تحتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتنفيذ مهمات ونشاطات صغيرة الحجم ولكنها جد مهمة و التي تكون مكلفة لها لو نفذتها بنفسها ، كشركة انتاج السيارات تحتاج إلى الآلاف من الأعمال الصغيرة

---

66 .سليمان ناصر، عواطف محسن ، تمويل المؤسسات ص و م بالصيغ المصرفية الاسلامية ، ملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي غرداية، 2011 ، ص 8

67 عبد العزيز جميل مخيمر، أحمد عبد الفتاح ، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية، منشورات المنظمة العربية لتنمية الإدارية ، 2005ص ،33

68 لرقط فريدة، بوقاعة زينب، بوروبة كاتيا، دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات النامية ومعوقات تنميتها، ملتقى دولي ، جامعة سطيف، 2003/05، ص120

التي توفر الوقود والأدوات الاحتياطية والمستلزمات و مهمات الصيانة والتصليح الى ذلك مما يؤدي الى احتياج و مساندة بعضهم البعض . حيث بينت الدراسات أن نمو الصناعات عالية التكنولوجيا تم نتيجة لتكامل بين الأعمال الكبيرة و الصغيرة . اذا الأعمال المساندة ضرورية للنمو السليم للاقتصاد [69].

المطلب الثاني : : أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاجتماعية في الجزائر

تتمثل الأهمية الجوهرية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في دعم و تحقيق التنمية الاجتماعية النابعة من دورها في خلق فرص عمل جديدة و الحد من البطالة و تتمثل هذه الأهمية فيما يلي :

- تكوين الإدارات ، فهي تعد بمثابة مراكز تدريبية و تعليمية للأشخاص لإيجاد الحلول الناجحة لمشاكل الادارة و الانتاج و خاصة أننا نعلم أن معاهد الادارة و مراكز التدريب محدودة الخبرة و ضعيفة الامكانيات [70] .

- خلق فرص عمل ، حيث أصبح مشكل البطالة الهاجس الكبير للدول المتقدمة و النامية خاصة في بعض المجال كالزراعة و قطاع الخدمات ، لهذا أصبحت الصناعات الصغيرة و المتوسطة تلعب دورا هاما من خلال إقامة المصانع في الأماكن التي تعاني من البطالة بشكل كبير ، فلقد أصبحت تخلف فرص منتجة للعمل ، و نظرا لاستخدام هذه المؤسسات لفنون انتاج بسيطة و التي تستخدم يد العاملة بشكل كثيف فهي بذلك تساهم مباشرة في حل مشكل البطالة و الحد منها [71] .

- تكوين علاقات وثيقة مع المستهلكين في المجتمع ، لقد ساهمت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بتقديم سلع و خدمات عليها طلبات خاصة لفئة الفقراء في مقادير صغيرة لإشباع حاجاتهم الأساسية و بأسعار معقولة و جد مقبولة [72] .

- مساهمتها في تشجيع المبادرات الفردية و ظهور منظمين جدد ، بعد تغيير الدولة لاحتكارها للسوق الوطنية ، و انتقالها إلى اقتصاد السوق الذي يتميز بعدم وجود قيود على المستثمرين ، سمح هذا التوجه بإظهار

---

[69] سعاد نائف برنو طي، إدارة الأعمال الصغيرة (أبعاد الريادة) ، دار وائل للنشر ، ط 3 ، 2010 ، ص60 .
[70] حكيم شبوطي ، دور المؤسسات ص و م في تحقيق التشغيل ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر ، 2000 ، ص 85
[71] حكيم شبوطي ، نفس المرجع ، ص 86
[72] عبد السلام أبو قحف ، اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي ، الاسكندرية دار الاشهار ، 2004 ص 95

باحثين جدد يعملون على تجسيد أفكارهم و مبادراتهم على أرض الواقع ، و يبقى هذا القطاع المجال الذي يحدب هؤلاء الباحثين لمل له من تسهيلات و امتيازات لإنشاء هذه المؤسسات .

- مساهمتها في لتنمية الجهوية ، نظرا للحجم الصغير لهذه المؤسسات و استخدامها لتقنيات انتاجية محلية فهذا يجعلها تنشأ بمناطق جغرافية متعددة بعيدة عن المناطق الصناعية و تجعلها أكثر مرونة في التأقلم مع أي بيئة جغرافية و انتشار هذه المؤسسات في مناطق مختلفة و متعددة تساعده بوجه كبير في فك العزلة و العمل على التوازن الجهوي الذي تبحث عليه الدولة الجزائرية ، و محاربة النزوح الريفي الى المدن مما يؤدي إلى اكتظاظها و ظهور البطالة بشكل رهيب و خلقها لنوع من العدالة الاجتماعية في استثماراتها في جميع التراب الوطني [73] .

- الرفع من دخل الفرد ، إن الدولة الجزائرية تقوم بمجهودات كبيرة لتشجيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لامتصاصها للبطالة و خلق فرص العمل و مناصب الشغل فهي بذلك تساعد على غرار السلطات الحكومية و الشركات العمومية على تحسين دخل الفرد الجزائري و الرفع من مستواه الاجتماعي للحفاظ على كرامته و تقوية شخصيته اجتماعيا مما يؤدي ذلك الى اعطاء طاقة متجددة في العمل .

[73] عبد الرحمان يسرى أحمد ، قضايا إقتصادية معاصرة ، الدار الجامعية ، الاسكندرية 2000 ، ص 207

المطلب الثالث : التجارب الناجحة لبعض الدول المتقدمة في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية بالقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

نجحت العديد من الدول المتقدمة في الاستفادة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق استخدامها كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية على المستوى الوطني ، و نجاح هذه الدول ليس مرتبطا بالتقدم الاقتصادي للدولة ، فهناك عدة دول نامية حيث قدمت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فيها دورا مهما في حل العديد من مشكلاتها ، و من أهم هذه التجارب الناجحة لبعض الدول التي أدركت اهمية و دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و التي تتمثل فيما يلي :

الجدول رقم 02 : نسب لبعض الدول المتقدمة في دور و اهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في أواخر التسعينات

بعض الدول	عدد المؤسسات	نسبة العمالة الموظفة	مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي
اليابان	%99.5	%73.8	%57
الولايات الأمريكية المتحدة	%99.7	%53.7	%48
ايطاليا	%99.7	%49.7	%40.5

المصدر : La Small business administration, agence fédérale des petites entreprises américaines
Site Internet: https://www.senat.fr/rap/r96-374/r96-3742.html

- **التجربة اليابانية :**

حيث بنت اليابان نهضتها الصناعية معتمدة بالدرجة الأولى على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، أما المؤسسات الكبيرة ما هي إلا تجمع لإنتاج الصناعات الصغيرة و المتوسطة التي تتكامل فيما بينها . و قد اهتمت الحكومة اليابانية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لإدراكها لأهميتها في تحقيق التنمية الاقتصادية , فافي الستينيات أصدرت القانون الأساسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق الاستقرار والحماية و تشجيع النمو و تطوير هذه المؤسسات و تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للعاملين فيها وتحسين الموارد و التسهيلات الإدارية المتاحة لها والمناخ الذي تعمل في ظله , كما نظم القانون الإعفاءات من الضرائب والرسوم و وضع القواعد و النظم التي تقوم الحكومة اليابانية بموجبها بتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و ذلك بتوفير الإمكانيات لرفع مستوى التكنولوجيا المستخدمة في هذه المشروعات و معاونتها على تسويق منتجاتها و تشجيع المؤسسات الكبيرة على التكامل معها .

و في السبعينات كان شعار اليابان "Small is beautefull" أي الصغير جميل و قد عاد هذا الشعار يجذب الانتباه مرة أخرى في التسعينات نتيجة لبحث عن التنويع الذي لا تستطيع المؤسسات الكبيرة إشباعه

،و تشجيعا من الحكومة على تحقيق التكامل بين المؤسسات الصغيرة و زيادة قدرتها على الابتكار للتوصل إلى الاختراعات التكنولوجية , و تم إصدار قانون المشاركة (Tie-up low) بحيث تمر عملية التكامل بثلاث مراحل : مرحلة التبادل و التطوير ثم مرحلة التسويق , وتوضح هذه المراحل مدى التكامل و التعاون بين المؤسسات الصغيرة حاليا في اليابان و الذي تعتبر من أهم أسرار نجاح هذه التجربة . و يستخلص من التجربة اليابانية في تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التي اعتمدت بشكل أساسي على الدعم المباشر من الدولة ، حيث تعتبر على انها من أغنى التجارب العالمية التي ادت الى تطور اليابان و صعودها الى القمة [74] .

- **تجربة الولايات الأمريكية المتحدة :**

لقد عملت الولايات المتحدة الامريكية منذ الخمسينات على تطبيق سياسة دعم و تشجيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتقوم بالدور المنتظر منها في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد و تشجيع أصحاب المدخرات الصغيرة على استثمارها في مختلف الأنشطة الاقتصادية للحد من مشكلات البطالة و القضاء عليها و ذلك بتوفير و خلق مناصب عمل و لقد اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية في هذه السياسة القومية على عدد من المحاور نوجز أهمها فيما يلي :

- إنشاء الإدارة الاتحادية للمنشأة الصغيرة سنة 1953 و هي عبارة عن جهاز حكومي مركزي يعد الجهة المختصة لتنفيذ هذه السياسة القومية لإقامة و تطور و تنمية و حماية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- قيام الإدارة الاتحادية للمؤسسات الصغيرة بوضع برامج تدريب وتقديم الاستشارات اللازمة .
- وضع نظام تمويلي حسب خصوصيات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- منح امتيازات لهذه المؤسسات من بينها الإعفاءات الضريبية .

و نظرا لكل هذه الاجراءات الداعمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي قامت بها الولايات الامريكية المتحدة ، أصبحت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تلعب دورا ايجابيا و ملموسا في الاقتصاد الأمريكي و مساهمتها الكبيرة في مواجهة مشكل البطالة التي كانت تعاني منه الدولة الأمريكية و امتصت بشكل ملحوظ هذا المشكل ، إذ أثبتت الإحصائيات أن المؤسسات الصغيرة هي العنصر الأول لخلق الوظائف في الولايات المتحدة الأمريكية وحتى في أوقات البطء الاقتصادي عام 1990 حيث وفرت المؤسسات الصغيرة 9 فرص عمل من كل 10 فرص جديدة .

[74] منتديات ستار تايمز ، اساسيات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، "2021/03/15" ، https://www.startimes.com/?t=22799984

و قد نتج عن مساهمات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تطورا كبيرا و نمو في الاقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية . و من الجدير ذكره إذ أن معظم الشركات الكبرى الأمريكية المتواجدة في هذ الوقت بما في ذلك المشمولة في قائمة " فورتشين " التي تضم اكبر 500 شركة صناعية ، و التي كانت في الأساس عبارة عن مؤسسات صغيرة الحجم [75] .

- **التجربة الايطالية :**

يعتمد الاقتصاد الايطالي بصفة كبيرة على المؤسسات الصغيرة و التي تمثل 60 % من اجمالي الشركات و المؤسسات الناشطة في ايطاليا ، فكل مؤسسة أو شركة توظف أقل من 20 عامل تصنف في خانة المؤسسات الصغيرة و الحرفية ، و تبلغ حصة المؤسسات الحرفية في اجمالي النشاط التجاري و الصناعي و الخدماتي 33 % و توفر فرص عمل ب 20 % من اجمالي التوظيف في ايطاليا ، و لها مساهمة ب 12 % في اجمالي الناتج المحلي ، و بلغت صادراتها 18 % من اجمالي صادرات ايطاليا .
و لقد وضعت إيطاليا قانون خاص يحدد الوضع القانوني لهذه المؤسسات و ممارسة نشاطها الاقتصادي ، ومن بين الشروط لإنشائها أن يقوم المستثمر بأداء بعض من مهام المؤسسة شخصيا دون الاكتفاء بالقيام بعمل مهام الادارة ، كما يشترط القانون الالتزام بالحد الأقصى لعدد العاملين و الذين يختلف عددهم من حرفي لآخر ، و في الخمسينات و الستينات كانت إيطاليا تعتمد خاصة على الصناعات الكبرى نظرا لكونها قاعدة صناعية ضخمة و اعتبرت الشركات الحرفية كحالة انتقالية في مسار الشركات لا أكثر . و لكن في السبعينات تغيرت هذه النظرة للشركات الصغيرة و المتوسطة بعدما تبين الدور الكبير الذي لعبته في دعم النسيج الاقتصادي و الاجتماعي للبلاد ، فالتطور التقني سمح لها أن ترفع من طاقتها الانتاجية و أن ترفع إمكانياتها التنافسية حتى بلغ وزنها النسبي 82.7 % [76].

[75] منتديات ستار تايمز ، نفس مرجع سابق ، "2021/03/16" .
[76] منتديات ستار تايمز ، نفس مرجع ، "2021/03/17" .

المبحث الثالث : واقع و افاق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري.

نظرا للمكانة الهامة التي يحتلها قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في دعم و تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، قامت الدولة الجزائرية بإنشاء العديد من الهيئات و الوسائل و البرامج الدعم لتشجيع هذا النوع من المؤسسات . و سنقوم بإبراز مكانة هذا القطاع اي التطرق إلى تطورات الكبيرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر و التي كانت من فترة الاستقلال إلى فترة 2010 و التعرف على الهيئات و البرامج الداعمة لها .

المطلب الاول : مراحل تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

لقد تطورت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عبرى أربعة مراحل أساسية و هي :

أولا : الفترة التي تلت بعد الاستقلال مباشرة إلى غاية نهاية السبعينيات و التي تميزت بتبني النظام الاقتصادي الاشتراكي (1962 / 1979)

لقد كانت في هذه المرحلة حوالي 98% من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مملوكة للمستوطنين الفرنسيين قبيل الاستقلال ، و كانت تلك التي تعود للجزائريين محدودة على المستوى العددي و على المستوى الاقتصادي من حيث مساهمتها في العمالة و القيمة المضافة ، و بعد الاستقلال مباشرة أصبحت معظم تلك المؤسسات متوقفة عن الحركية الاقتصادية الأمر الذي جعل الدولة تصدر قانون التسيير الذاتي ثم التسيير الاشتراكي للمؤسسات منذ 1971 (الأمر رقم 20/62 الصادر بتاريخ 1962/08/21 المتعلق بتسيير و حماية الأملاك الشاغرة ، والمرسوم رقم 02/62 الصادر بتاريخ 1962/10/22 المتعلق بتسيير المؤسسات الزراعية الشاغرة و المرسوم رقم 38/62 بتاريخ 62/11/22 المتعلق بتسيير المؤسسات الصناعية الشاغرة) كشكل من أشكال إعادة تشغيلها و تسييرها و أصبحت تابعة للدولة ، و في ظل تبني الخيار الاشتراكي و إعطاء القطاع العام الدور الأساسي على حساب القطاع الخاص و اعتماد سياسة الصناعات المصنعة و ما يربطها بمؤسسات كبرى المرافقة للقطاعات الاقتصادية ، فقد شهدت هذه المرحلة ضعفا كبيرا لمنظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التابعة للقطاع العام ، و محدودية المؤسسات المملوكة للقطاع الخاص ، و قد أصبحت ثغرات عدم تطورها واضحة خلال هذه الفترة التي حاولت تطبيق السياسات الاشتراكية في الجزائر [77].

[77] صالح صالحي ، أساليب تنمية المشروعات المصغرة و الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري ، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، 2004 ، ص 26 - 27

ثانيا : فترة الثمانينات و التي تميزت بالإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الجزائر لإعادة بعث النشاط الاقتصادي و تصحيحه من جديد (1980 / 1989)

منذ بداية الثمانينيات بدأت السياسات الاقتصادية الجديدة التي كانت تحاول إحداث إصلاحات هيكلية في الاقتصاد الوطني للتخفيف من حدة الأزمات المتنامية ، وقد كانت فترت الثمانينات من 1989/1980 تجسد مرحلة الإصلاحات في ظل استمرار الاختيار الاشتراكي ، و إعادة الاعتبار نسبيا للقطاع الخاص ، والتراجع عن سياسات الصناعات المصنعة لحساب الصناعات الخفيفة والمتوسطة فصدرت العديد من القوانين التي أثرت على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة و الخاصة سواء القوانين المتعلقة بالاستثمار أو القوانين المتعلقة بإعادة الهيكلة العضوية و المالية للمؤسسات الاقتصادية ، والإجراءات المتعلقة باستقلالية المؤسسات ونتيجة لزيادة حاجة الجزائر للمساعدات الائتمانية من المؤسسات النقدية والمالية و تطورت علاقتها معها اعتبارا من سنة 1989 بتطبيق بعض الإصلاحات ، حيث صدر العديد من القوانين التي تعد بداية لهذا التوجه نحو اقتصاد أكثر انفتاحا وتجلي ذلك في العديد من القوانين التي تهيئ الإطار العام لخوصصة المؤسسات العامة وتحفيز القطاع الخاص والتقليص من التسيير الإداري للاقتصاد الوطني [78] .

ثالثا : فترة بعد التسعينات و التي كانت بعد الانفتاح الاقتصادي للجزائر (2010/1990)

وقد شهدت فترة بداية التسعينات تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في العديد من الأنشطة المرتبطة باقتصاديات الانفتاح وتأثرت نسبة هامة منها سلبا ، وخاصة تلك التي تمارس أنشطة إنتاجية بعد صدور قانون النقد والقرض سنة 1990 و الذي عدل فيما بعد نتيجة للمشاكل التي عرفها النظام البنكي الجزائري ، كما أيضا تميزت هذه المرحلة بصدور القانون تحرير التجارة الخارجية واستقلالية المصارف التجارية وتحرير الأسعار وخاصة أسعار الصرف وما رافقها من تخفيض لقيمة العملة الوطنية وتزايد خسائر الصرف بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة ثم صدور قانون الاستثمار في المرسوم التشريعي رقم 93-12 الصادر بتاريخ 1993/10/13 والذي يهدف إلى ترقية الاستثمار وإتاحة المزيد من الحرية والمساواة بين المتعاملين الوطنيين الخواص والأجانب والتقليص في أجال دراسة الملفات وإجراءات إنجاز العقود، وتسريع التحويلات، وتعزيز الضمانات الى ما ذلك [79] . و بالرغم من الأهمية التي حظي بها قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في بداية التسعينيات و التي كانت بإنشاء أول وزارة خاصة بالقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سنة 1993 ، إلا أن الإطار القانوني لها لم يرى النور إلا سنة 2001 بمقتضى القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر2001 المتضمن توجيه و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الذي

[78] صالح صالحي ، نفس المرجع السابق ، 2004 ، ص 27
[79] صالح صالحي ، نفس المرجع ، 2004 ، ص 27 - 28

يعد الأول الذي يولي أهمية واضحة لهذه المؤسسات ، و بالإضافة إلى إعطاءه تعريف جامع لهذه المؤسسات لعدم وجود تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، فإنه يهدف إلى إرسال تدابير كفيلة بتطوير و توسيع نسيج هذه المؤسسات مع العمل على تحسين مناخ الأعمال الذي ينشط فيه [80].

و من بين النصوص و التعديلات التي جاءت في قانون المالية التي أثرت على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل ايجابي ، و نذكر من بينها [81]:

- القانون المالية الصادر بسنة 2003 ففي مادته 60 و المتعلقة بالرخص الشراء أو الاستيراد و التي تنص على : " تسليم رخص الشراء بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة المنصوص عليها في قانون الرسوم على رقم الأعمال" ، كما أشارت المادة 90 إلى الامتيازات الجمركية المتعلقة بإنجاز و تطوير الاستثمار التي تنص على " تطبيق نسبة مخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار" .

- القانون المالية الصادر بسنة 2005 ففي مادته 11، تنص على إنشاء صندوق لدعم الاستثمار و التشغيل و الذي يتميز برأسمال متغير يلجأ إلى الطلب العمومي للادخار قصد تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و إلى توظيف الأموال في القيم المنقولة .

- القانون المالية الصادر لسنة 2006 ، حيث ألغى الدفع الجزافي نهائيا و أعفيت المؤسسات المصدرة من دفع الضريبة على أرباح الشركات ، مما يعد إشارة قوية في اتجاه المؤسسات لتشجيعها على الاستثمار و إحداث مناصب شغل . كما ورد في المادة 66 فيما يخص الأحكام الجمركية تعديلات خاصة بتسيير المخازن و الإيداع المؤقت. و في مادته 71 تم فتح حساب بعنوان الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الغرض منه تمويل نشاطات البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لاسيما تلك المتعلقة بالمصاريف المرتبطة بدراسات الشعب و الفروع و نشر المعلومة الاقتصادية.

- القانون المالية التكميلي الصادر لسنة 2009 المتعلقة بالتخفيضات التي أدت الى تراجع قيمة النسبة الجبائية للاستثمار ، و نظرا لعدم اتضاح الرؤى في كيفية التعامل مع مصالح الضرائب والبنوك أثناء الاقتراض ،

---

[80] براق محمد ، ميموني سمير، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خلال مرحلة الاقتصاد الموجه ، الملتقى الوطني الرابع حول المؤسسات ص و م كرهان جديد لتنمية في الجزائر، 2008، سكيكدة، ص 04

[81] جريدة الرسمية ، لجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون المالية ، حسب المادة و التاريخ الصادر فيها .

فقد عملت الدولة فيما بعد على إنجاز مركز خاص لتسيير الضرائب و مراكز جواريه لمتابعة الأنشطة الإنتاجية ، بغية تخصيص حيز اقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وقد اتخذت السلطات العمومية عدة إجراءات في قطاع الجمركة المتعلقة بتجاوز الصعوبات و بعث نشاطات النسيج الصناعي بصفة عامة ، و ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة . كما أنه تم إنشاء صندوق للاستثمار في كل ولاية لمساهمة في رأسمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي ينشئها الشباب المقاولون . و التعديلات الأخيرة لقانون المتعلق بتطوير الاستثمار المتمثلة في وضع شروط تقييدية للمستثمرين الأجانب، سمحت من جهة بحماية المستثمرين المحليين من خلال تطوير المنتجات المحلية و لكن من جهة أخرى أعاقت الاستثمار الأجنبي في الجزائر .

- كما أن القانون التكميلي لسنة 2010 في المادة 04 المتعلقة بمجهودات المعتبرة للدولة من خلال محاربة تبييض الأموال وذلك بالمحافظة على رؤوس الأموال المتسربة و إبقاؤها في أرض الوطن لاستغلالها بصفة عقلانية وإعادة استثمارها من جديد . أما بالنسبة للمادة 29 و تطبيق لقاعدة المعاملة بالمثل ، ينشأ اقتطاع الذي يطبق على المؤسسات الأجنبية يساوي مبلغه المبلغ الذي تطبقه الدولة الأجنبية على المؤسسات الجزائرية . و تعفى الشركات المشكلة في شكل الشراكة من هذا الاقتطاع ، مما تعد إشارة قوية نحو تشجيع الشراكة الأورو-جزائرية من أجل بلوغ أهداف التنمية الاقتصادية المنشودة .

و قد تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للفترة 2005 الى 2012 كما موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 03 : تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (2005 – 2012)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010
عدد المؤسسات	**342788**	**376767**	**40959**	**432068**	**570838**	**607297**

المصدر : استنادا الى نشرية المعلومات الإحصائية السنوية التي صدرت من وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

و من خلال هذا الجدول و النصوص و التعديلات القانونية السابقة التي تبين لنا المجهودات التي قامت بها الدولة الجزائرية لتدعيم و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نتيجة لتطوير الكبير و المستمر التي حققته في العشرية الأخيرة لتعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تؤدي الى نجاح و تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية في الجزائر .

المطلب الثاني : أجهزة و الهيئات المالية الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر :

استلزمت محاولات النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإنشاء أجهزة و هيئات تهتم بتمويل هذا النوع من المؤسسات التي غالبا تواجه عوائق مالية و تمويلية تؤثر على إنتاجيتها و تهدد استمرارها ، ومن أهم هذه الأجهزة فيما يلي :

- **الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) :** هي هيئة عمومية ، أنشئت في عام 1996 ، مكلفة بتشجيع و تدعيم و مرافقة الشباب العاطل عن العمل و البالغ من العمر من (35-19) و الحامل لأفكار مشاريع تمكنهم من خلق و انشاء المؤسسات ، و وضعت تحت سلطة رئيس الحكومة ، و يتولى الوزير المكلف بالتشغيل متابعة نشاطاتها ، و تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي و لها فروع جهوية و محلية [82] ، و تضطلع بالمهام التالية :

- تدعيم و تقديم الاستشارة و مرافقة الشباب ذوي المشاريع الاستثمارية أي مستحدثي المؤسسات و متابعة مسار التركيب المالي و تعبئة القروض لمشاريعهم طيلة تنفيد المشروع .
- تبليغ الشباب ذوي المشاريع بمختلف المعلومات المتعلقة بممارسة نشاطاتهم و الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب و بالامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها .
- متابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة و مساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات و الهيئات المعنية بإنجاز الاستثمارات .

ومن هنا نقول ان الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تعمل على تقديم الدعم المعنوي و المالي و الفني للمستحدثين و توجيههم على العمل في مجالات مربحة و مستمرة لضمان الشغل و تحقيق المداخيل لمستحدثيها و ضمان استيراد الديون المحصل عليها خلال الآجال المحددة .

- **الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) :** تمثل هذه الوكالة إحدى أدوات تجسيد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة البطالة وعدم الاستقرار و أنشئت في عام 2004 ، وتعمل على منح قروض مصغرة وفق صيغ تمويلية مختلفة فقد تمنح قروض لمشاريع صغيرة ، أو تساهم مع البنوك في تمويل

[82] وزارة الصناعة ، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، " http://www.mdipi.gov.dz/?%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%83%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9,302 " ، 02/03/2021

مشاريع تتطلب تمويلات أكبر ، و لها فروع على المستوى المحلي موزعة عبر كافة أرجاء الوطن و من مهامها الاساسية فيما يلي [83] :

- تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريع والتنظيم المعمول به .
- تدعيم المستفيدين وتقديم لهم الاستشارة و مرافقتهم في تنفيذ أنشطتهم و تبليغهم بمختلف الاعانات التي تمنح لهم .
- الحفاظ على العلاقة المستمرة مع البنوك والمؤسسات المالية فيما يخص تمويل المشاريع ، و تنفيذ مخطط التمويل و متابعة تنفيذ واستغلال الديون المستحقة في الوقت المحدد.
- التكوين المستمر للموظفين المسؤولين بتسيير الجهاز.

- **صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR :** هي عبارة عن مؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية أنشئ سنة 2002 ، و المتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة المتضمن للقانون الأساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و يتمتع هذا الصندوق بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية و بدأ نشاطه بصورة رسمية في 14مارس 2004 ، و يعتبر هذا الصندوق أول أداة مالية متخصصة لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الهدف منها تسهيل الحصول المستثمرين على قروض بنكية متوسطة الأجل التي تدخل في التركيب المالي للاستثمارات المجدية ، وذلك من خلال منح الضمان للمؤسسات التي تفتقر للضمانات العينية اللازمة التي تشترطها البنوك [84] ، و من خصائص النظام القروض ، فإن الضمانات تقدم للنشطات الاستثمارية التي تم حصرها في العمليات التالية :

- انشاء المؤسسات .
- عمليات التوسيع .
- تجديد التجهيزات أو أخد مساهمات .

- **صندوق ضمان قروض الاستثمار (CGCI-Pme spa) :** هي شركة تم إنشاؤها بمبادرة من السلطات العامة بموجب المرسوم الرئاسي 04 - 134 الصادر في 19 أبريل 2004 الذي يحدد النظام الأساسي للصندوق لدعم إنشاء و تطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال تسهيل الوصول إلى الائتمان . و بالإضافة إلى ذلك ، يمنح لجميع البنوك وجميع المؤسسات الائتمانية في إمكانية المشاركة في رأس مال

[83] الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ، التعرف على الوكالة ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، " 02/03/2021 " ، https://www.angem.dz/ar/article/presentation/

[84] صندوق ضمان القروض ، تقديم صندوق ضمان القروض ،" 03/03/2021 "، https://www.fgar.dz/portal/ar

الصندوق الصادرة في المادة 8 من المرسوم الرئاسي ، و لا يمنح الضمان إلا بعد تحليل المشروع من قبل الصندوق و بعد إخطار الموافقة على تمويل المشروع من البنك [85].

- **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات (ANDI) :** هي مؤسسة عمومية ذات شخصية قانونية واستقلالية مالية. مهمتها الرئيسية هي تطوير و متابعة الاستثمارات و هذا بتسهيل استكمال الإجراءات الإدارية المتعلقة ببعث المشاريع و خلق المؤسسات من خلال الشباك العمالياتي الوحيد ، و تم إنشاءها في إطار إصلاحات الجيل الأول التي بدأت في الجزائر في 1990، حيث شهدت الوكالة المسؤولة عن الاستثمار عدة تغيرات اقتصادية واجتماعية للبلد . فكانت في بداية 1993 الى 2001 تسمى بوكالة ترقية و دعم الاستثمارات (ASPI) ، و بعد ما جاء تعديل المرسوم التشريعي بإصدار أمر رقم 01 - 03 في 20 أوت 2001 المتعلق بإنشاء شباك موحد على شكل وكالة وطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) و انضمام كل الهيئات ذات العلاقة بالاستثمار و اصدار التراخيص ، و الغاء التمييز بين الاستثمار العام و الخاص ، و المساواة بين المستثمرين المحليين و الأجانب [86] .

- **صندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC) :** هي عبارة عن مؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي أنشئت سنة 1994 تحت وصاية وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي ، حيث تعمل على تخفيف الآثار الاجتماعية المتعاقبة الناجمة عن تسريح العمال الأجراء الذين يفقدون عملهم بصفة لا إرادية و تسريح الجماعي للعمال و هذا إثر الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر، والتي تتكفل بتعويض العمال المسرحين ، لكن مع تفاقم الأزمة الاقتصادية وتضاعف عدد العمال البطالين تم تعديل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في سنة 2004 بحصر مساهمة تمويل المؤسسات الصغيرة من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين من العمر ما بين 35 سنة و 50 سنة الى غاية سنة 2010 حيث سمحت الإجراءات الجديدة المتخذة لفائدة الفئة الاجتماعية التي يتراوح عمرها ما بين 30 سنة و 50 سنة للالتحاق بالجهاز، بمزايا متعددة منها مبلغ الاستثمار الإجمالي الذي أصبح في حدود (10)ملايين دج بعدما كان لا يتعدى (05) ملايين دج و كذا إمكانية توسيع إمكانات إنتاج السلع و الخدمات لذوي المشاريع الناشطين [87] .

---

[85] http://www.cgci.dz/index.php/fr ، /Présentation de la CGCI-Pme ، " 03/03/2021 "

[86] وزارة الصناعة ، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، " 04/03/2021 " ، http://www.mdipi.gov.dz/?%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%83%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9,287

[87] وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي ، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ، تعريف ، " 04/03/2021 " ، https://www.cnac.dz/site_cnac_new/Web%20Pages/Ar/AR_PresentationCNAC.aspx

المطلب الثالث : البرامج الداعمة لترقية و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

قامت الحكومة الجزائرية بوضع مجموعة من البرامج و ابرام العديد من الاتفاقات الدولية التي من شأنها دعم و ترقية هذه المؤسسات ، بهدف تحسين محيط الاستثمار المحلي و الأجنبي ، و في ما يلي نستعرض أهم هذه البرامج التالية :

- **برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :** هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطات قصد تحسين موقع المؤسسة في إطار الاقتصاد التنافسي أي أن يصبح لها هدف اقتصادي ومالي على المستوى الدولي ، خاصة في إطار عولمة المبادلات و ترابط العلاقات الاقتصادية الدولية و قد سطرت وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة برنامج وطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تشغل اقل من 20 عامل و تمت الموافقة عليه من طرف مجلس الحكومة يوم 10 ديسمبر 2003 ، كما وافق عليه مجلس الوزراء يوم 8 مارس 2004 و هذا البرنامج يغطي 6 سنوات و بدا تنفيذه في سنة 2006 الى غاية 2013 و يتم تمويله من طرف صندوق تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث تقدر الميزانية المخصصة له بـ 6 مليار دينار جزائري أي تقدر بقيمة مليار دج سنويا .[88] و إن برنامج التأهيل يخص المؤسسات التي تمتلك إمكانيات كبيرة تساعدها على النمو و اكتساب حصة في الأسواق المحلية و الاقليمية و تستوفي الشروط التالية [89] :
  - أن تكون المؤسسة جزائرية و تنتشط مند سنتين .
  - انتمائها الى قطاع ال مؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
  - تتميز بوضع مالي متوازن .
  - المؤسسات التي لها القدرة على تصدير منجاتها و خدماتها .

و في بداية 2011 قامت الوزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة باطلاق برنامج تـأهيل جديد بهدف تأهيل 20000 مؤسسة في مدة 5 سنوات ، و يهدف ايضا على تمكين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من تحسين قدرتها التنافسية. و تعزيز مكانتها في الأسواق الأجنبية و المحلية و يتمحور هذا البرنامج على تطوير الإدارة والمهارات التنظيمية و رفع مستوى إتقان المعرفة و القدرة على الابتكار

---

[88] مدخل خالد، التأهيل كألية لتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الجزائر 2005 - 2010 ، مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر ، 2012 ، ص111

[89] حسين يحي ، قياس فعالية برامج تأهيل المؤسسات ص و م في دول المغرب العربي ، أطروحة دكتوراه ، جامعة تلمسان ، 2014 ، ص 209

و رفع مستوى الموارد البشرية . و قد دعمت الدولة بصفة كبيرة من خلال تخصيص غلاف مالي إجمالي يقدر بـ 380 مليار دينار جزائري بمساهمات مبادرة و تخفيضات على فوائد القروض البنك [90].
بالاضافة إلى ذلك قدمت الحكومة صلاحيات جديدة للوكالة سنة 2012 حيث تسمح لها بتمويل بنفسها النشاطات المتضمنة في البرنامج مثل تحقيق التشخيص للمؤسسات المستفيدة ، كما أعطت الحكومة تعليمات لإنشاء 15 فرعا جهويا جديد للوكالة إضافة إلى المديريات الجهوية الثمانية التي تنشط بغية ضمان الجوارية و التبسيط الضروري لإنجاح البرنامج التأهيلي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة [91].

- **برنامج** MEDA **لتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :** يعرف هذا البرنامج باسم " برنامج الاتحاد الأوروبي للمعونة و التعاون " و اختصارا ببرنامج ميدا Programme MEDA و الذي دشن سنة 1995 ، و هو عبارة عن برنامج شراكة و تعاون ثنائي بين الجزائر والاتحاد الأوروبي ، و يندرج في إطار التعاون الأورو متوسطي الذي يهدف الى تأهيل وتحسين تنافسية القطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة و التي توظف من 20 عامل او أكثر و التي تعمل في القطاع الصناعي ، و في قطاع الخدمات التي لها علاقة مباشرة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، ليساهم بجزء كبير و مهم في النمو الاقتصادي و خلق مناصب العمل و مساندة الاصلاحات الاقتصادية ماديا و معنويا فضلا عن تطوير قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للسماح لها بالتكيف مع مستلزمات اقتصاد السوق و تدعيمها و بالتالي تحفيز هذا النوع من المؤسسات على التنافسية وتمكينه من مواجهة المنافسة الدولية و زيادة على ما سبق فان هذا البرنامج يعنى بمساندة المنتوج الوطني ومساعدته في الدخول إلى الأسواق العالمية ، ولهذا الغرض تم تخصيص غلاف مالي قدره 62,32 مليون أورو بحيث يمول الاتحاد الأوربي 57 مليون أورو في حين تتكفل الجزائر بالمبلغ المتبقي والمقدر بـ 5,32 مليون أورو . و من النتائج التي حققها هذا البرنامج في المرحلة الأولى من 2002 الى 2007 و التي تمثلت في تحقيق حوالي 448 عملية تأهيل و تشخيص و تكوين في إطار الدعم المباشر ، و كانت أهم النشاطات التي ركز عليها هذا البرنامج في هذه العملية تتمثل في 36 % لترقية الإدارة و 26 % لتطوير الإنتاج و 15 % للجودة و 14 % للتسهيلات المصرفية اما التسويق فقد قدر ب 9 %. ومن أجل تعزيز مكاسب البرنامج الأول " MEDA I " فقد تم إبرام اتفاقية بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي " MEDA II " كبرنامج استكمالي للبرنامج الذي سبقه و قد دخل حيز التنفيذ ابتداء من بداية 2010 و بموجب هذه الاتفاقية يساهم الاتحاد الأوروبي بـ 40 مليون أورو ، والجزائر بـ 3 مليون أورو و في تأهيل هذه المؤسسات ، ومثل سابقه فإن هذا البرنامج يركز على

[90] الياس غقال ، تقييم الدور التمويلي للشراكة الأورو جزائرية في تأهيل المؤسسات ص و م خلال الفترة 2000 - 2014 ، أطروحة دكتوراه ، جامعة بسكرة ، 2017 ، ص 137 - 138
[91] بلال شيخي ن، حمزة كبلوتي ، المهدي حجاج ، برامج تأهيل المؤسسات ص و م في الجزائر المأمول و الواقع ، ملتقى الوطني حول اشكالية استدامة م ص و م ، جامعة الشهيد حمة لخضر ، ولاية الوادي ، 2017 ، ص 10

تحسين إنتاجية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية و الاستفادة من العروض الممنوحة عبر الاتفاقيات الدولية وانفتاح السوق العالمية [92] .

- **برنامج الأمم المتحدة :** في اطار برنامج الأمم المتحدة للتنمية PUND و بالتعاون من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ONUD ، استفادت الجزائر خلال سنة 2000 من مبلغ 11.4 مليون دولار أمريكي وجه للنشاطات الخاصة ، بالمحيط الصناعي و تشجيع إقامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الحصول على الألات الجديدة ، و قد تزامن هذا البرنامج مع إنشاء الصندوق الوطني للتنافس الصناعي[93] .

- **التعاون مع البنك الاسلامي للتنمية :** تم الاتفاق على فتح الخطوط تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث قدم قرض قيمته 1.5 مليون دولار لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و يهدف هذا التعاون الى[94] :
  - وضع نظام معلوماتي خاص بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
  - انشاء مشاتل نموذجية ، و تحسين محيط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
  - دراسة جدوى إنشاء شركة رأس المال المخاطر .

برنامج GTZ لدعم و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة : تم الاتفاق على التعاون جزائري ألماني في نطاق الشراكة التقنية الجزائرية و ذلك لتطوير دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الرفع من تنافسيتها من أجل الاستغلال الجيد لامكانيتها و منتوجتها في الميدان التشغيل ، و كذا التقليل من المنتوجات المستوردة ، و يخص هذا البرنامج للتكوين والاستشارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي شرعت في تنفيذه منذ شهر أفريل 1988 بتكوين 50 مكونا جزائريا بألمانيا سيتولون بدورهم مستقبلا تكوين وتحسين مستوى ما يقارب 250 عون استشاري في الجزائر ، وقد حدد البرنامج المؤسسات التي يمكن لها الاستفادة من عملية التأهيل و هي المؤسسات التي توظف من 50 الى 250 عامل والتي يتركز نشاطها على الصناعات التالية : الصناعة الحديد و الصلب و الميكانيك ، الصناعات الفلاحية و الغذائية ، الصناعات

---

[92] حازم حجلة سعيدة ، بوسواك أمال ، أليات الدعم و مساعدة م ص و م في الجزائر ، ملتقى الوطني حول اشكالية استدامة م ص و م ، جامعة الشهيد حمة لخضر ، ولاية الوادي ، 2017- 2018 ، ص 11

[93] غياظ شريف ، بوقموم محمد ، دور المؤسسات ص و م في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية حلة الجزائر ، جامعة 8 ماي 1945 ، قالمة ، الجزائر ، ص 59

[94] غياظ شريف ، بوقموم محمد ، نفس المرجع ، ص 59

الكيميائية و الصيدلانية ، و كذا المؤسسات الصغيرة المنشأة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEG أو الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات ANDI [95] .

- **التعاون الجزائري الإسباني** : قد تم أيضا إبرام اتفاق مع الطرف الإسباني لتكوين تقنيين و إطارات مسيرة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في فرع الجلود و هذا قصد تمكينهم من اكتساب تقنيات الإنتاج و التسيير الجديدة و المعمول بها في هذا البلد. وهذا التكوين يحتوي على مرحلة نظرية و أخرى تطبيقية تجرى بعين المكان [96] .

- **التعاون الجزائري الكندي :** تم الاتفاق على التعاون الكندي الجزائري في مجال ترقية القطاع الخاص من أجل تحسين تنافسية القطاع الإنتاجي و تسهيل التعرف المتبادل على القطاعات الخاصة الجزائرية و الكندية ، دعم قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، بتمكينه من الحصول على المهارة و الخبرة الكندية من أجل تحسين إنتاجه . و في إطار صندوق تطوير القطاع الخاص ، قد تم تخصيص غلاف مالي قدره 10 ملايين دولار كندي من طرف هذا الشريك و الذي من خلاله تم تجسيد 72 عملية التي تشجع عملية تخفيف العراقيل التي تعترض توسيع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و التي تتمثل كالاتي [97] :

- **60 عملية** خصت المؤسسات في كل القطاعات لاكتساب الخبرة و المساعدة التقنية و التكوين و كذا الاستشارات في مجال التنظيم و التسيير مع التركيز أكثر على قطاع الصناعات الغذائية .
- **10 عمليات** خصت المؤسسات العمومية التي لها علاقة مباشرة مع القطاع المالي والاقتصادي كلجنة مراقبة أعمال البورصة و وكالة ترقية و دعم الاستثمارات ومتابعتها و بورصة التنمية و الشراكة .
- **02 عمليـة** خصت علاقات العمل للمقاولين الاقتصاديين لكلى البلدين .

---

[95] دادن عبد الغني ، غربي هشام ، المؤسسات ص و م الجزائرية : من المرافقة الدولية إلى المرافقة الوطنية ، الملتقى الوطني حول إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات ص و م في الجزائر ، محور الثالث : ص 9

[96] دادن عبد الغني ، غربي هشام ، نفس المرجع السابق ، ص 12

[97] دادن عبد الغني ، غربي هشام ، نفس المرجع ، ص 12

ملخص الفصل الثانى :

من خلال ما ورد في الفصل الثاني تبين لنا أن للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة لها دور كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر من حيث رفع الدخل الوطني الخام ، و رفع من الصادرات و تقليص من الواردات و مساهمة في القيمة المضافة ، و توفير مناصب الشغل و الحد من البطالة وتوفير المناخ المناسب في العمل و رفع المستوى المعيشي للأفراد .

حيث نجد ان الجزائر قد بذلت مجهودات كبيرة للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ذلك من خلال انشاء وزارة مختصة بالقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و بالإضافة الى انشاء هيئات و صناديق و برامج تساهم في دعم و تسهيل هذه العملية .

ولكن بالرغم من كل المجهودات المبذولة التي قامت بها الجزائر الا انها لم تتوصل الى النتائج المرجوة كبعض الدول التي نجحت في استخدام هذا القطاع كإيطاليا و اليابان و ولايات المتحدة الأمريكية حيث حققت نتائج مبهرة و التي ساعدتها في الصعود الى قمة العالم اقتصاديا و اجتماعيا بسبب دعمها الجيد للقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

الفصل الثالث :

دراسة احصائية لمساهمات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر من (2001-2018)

تمهيد الفصل الثالث :

لقد مرت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على عدة تطورات في محيط الاقتصادي التي تسوده سياسة قائمة على تشجيع الاستثمار بغرض تحفيز التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و ذلك بمحاربة الفقر و تخفيف من حدة البطالة و القضاء على المعوقات الي تواجهها المؤسسة الصغيرة و المتوسطة مما يؤدي في مساهمتها في الناتج الداخلي و زيادة في القيمة المضافة و توفير مناصب شغل مما يجعل دولة الجزائرية قوية اقتصاديا .

و نظرا للأهمية الكبيرة التي تكتسبها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الدور الذي تلعبه في تحقيق المتطلبات الاقتصادية الجزائرية سنتطرق في هذا الفصل الى 3 مباحث و هي :

حيث يتناول المبحث الأول احصائيات لتطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، و سنقوم بتقسيمه الى مطلبين حيث في المطلب الأول سنتعرف على احصائيات تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الملكية من 2001 الى 2018 أما مطلب الثاني سنتعرف على احصائيات تصنيف تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الحجم سنة 2018 .

المبحث الثاني سنتعرف على احصائيات مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر ، حيث سنتطرق في المطلب الأول على احصائيات مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج الداخلي الخام و القيمة المضافة من 2001 الى 2018 أما المطلب الثاني سنتعرف على احصائيات مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في اجمالي الصادرات و الصادرات خارج المحروقات من 2001 الى 2018 .

المبحث الثالث سنتعرف على احصائيات مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاجتماعية في الجزائر ، حيث سنتطرق في المطلب الأول على إحصائيات مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في توفير عدد المناصب الشغل من 2001 الى 2018 أما المطلب الثاني إحصائيات تطور عدد المناصب العمل في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الملكية من 2001 الى 2018 .

المبحث الاول : احصائيات تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر :

أعطت الحكومة أهمية كبرى ومجالا واسعا لدعم نمو وترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، و ذلك من خلال وضع نصوص خاصة على رأسها الأمر 01/18 الخاص بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وللوقوف على واقع هذا القطاع نوجز أهم تطوراتها من خلال النتائج الإحصائية التالية:

المطلب الأول : احصائيات تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الملكية من 2001 الى 2018

لقد شهد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة تطورات ملحوظة خلال الفترة الممتدة ما بين 2001 الى 2018 خاصة قطاع الخاص و هذا ما يوضحه الجدول الموالي :

الجدول رقم 04 : تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الملكية (2001 - 2018)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
القطاع الخاص	179893	189552	207949	225449	245842	269806	293946	392013	455398
القطاع العام	788	788	788	778	874	739	666	626	591
الحرف التقليدية	64677	71523	79850	86732	96072	106222	116347	126887	169080
المجموع	245358	261863	288587	312959	342788	376767	410959	519526	625069
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
القطاع الخاص	618515	658737	711275	777259	851511	934037	1013637	1060025	1092908
القطاع العام	557	572	557	547	542	532	438	264	262
المجموع	619072	659309	711832	777816	852053	934569	1014075	1060289	1093170

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الشكل رقم 01 : تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الملكية خلال الفترة (2001 -2018)

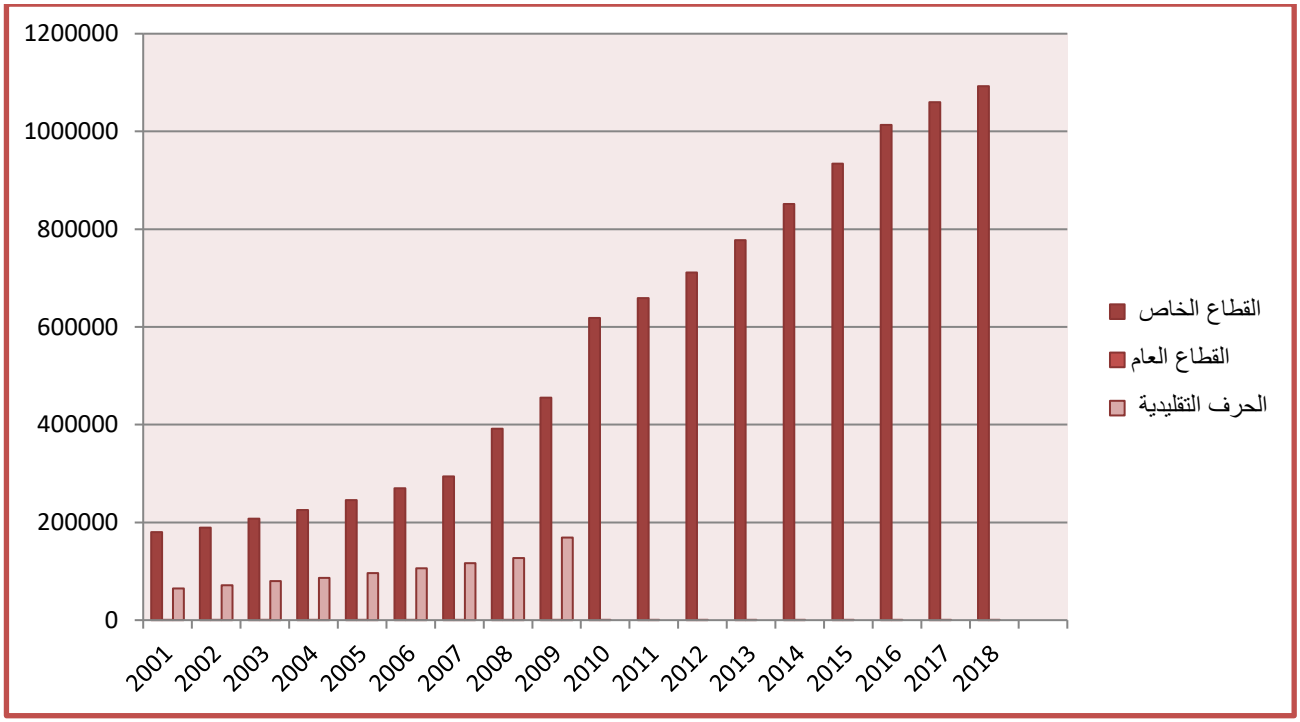

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Excel 2010

الشكل رقم 02 : تطور اجمالي تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال الفترة (2001 -2018)

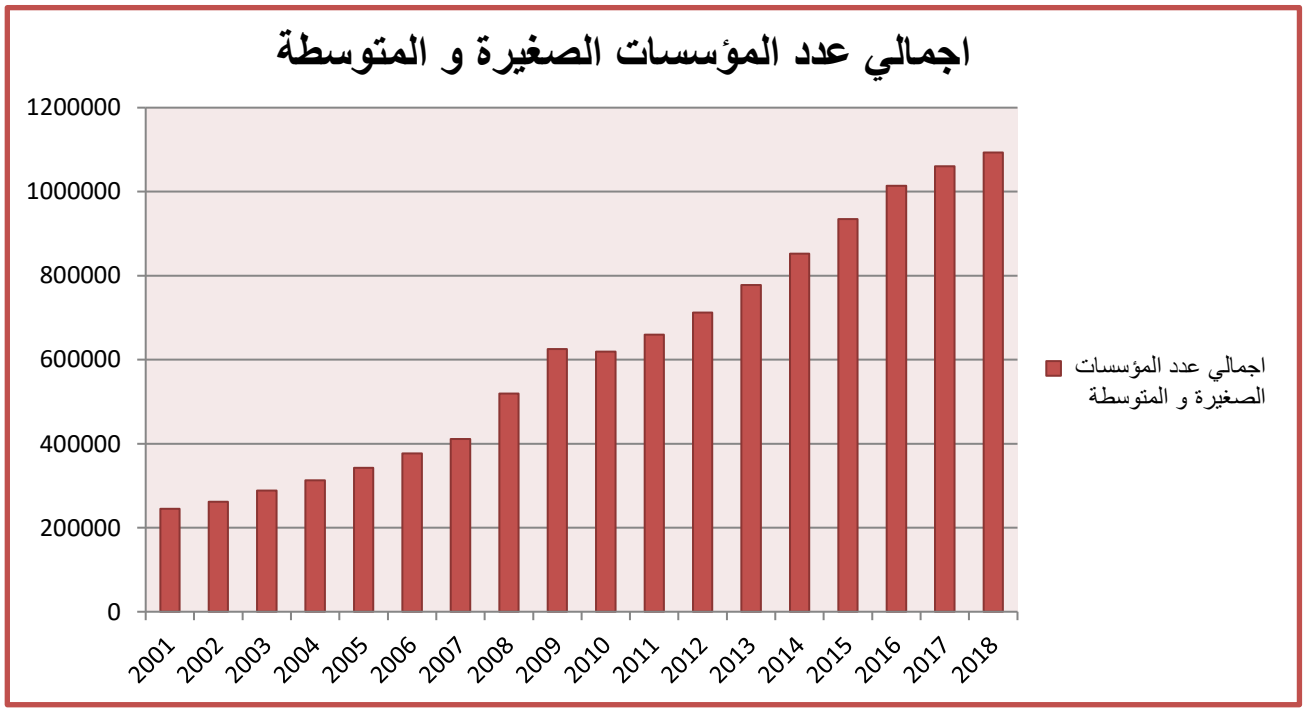

نلاحظ من خلال الجدول و المنحنى البياني أعلاه ، أن عدد الاجمالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تزايد سنوي مستمر من سنة 2001 الى سنة 2018 ، باستثناء سنة 2010 التي شهدت انخفاض بسبب فصل قطاع الصناعات التقليدية عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و دمجها مع وزارة الصناعة وترقية الاستثمار و في سنة 2011 استعادة تطوره المستمر ، حيث بلغ اجمالي عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في سنة 2001 (245358 مؤسسة) و في سنة 2018 (1093170 مؤسسة) أي بفارق (847812 مؤسسة) و يرجع هذا النمو الكبير بفضل القطاع الخاص .

حيث نلاحظ على أن عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة في تصاعد مستمر و وجوده بنسبة كبيرة جدا و هذا راجع لأسباب و معطيات عديدة و من أهمها :

- التحولات الاقتصادية العالمية ، وما صاحبها من تطبيق لبرامج التعديل الهيكلي في الجزائر، ما طرح حتمية تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمعالجة تخلي الدولة عن بعض الأنشطة وامتصاص المسرحين من مناصب عملهم بسبب إعادة هيكلة قطاعات النشاط الاقتصادي .
- الدور المتعاظم للقطاع الخاص خصوصا في ظل الأوضاع الاقتصادية الحالية، وترقية روح المبادرة الفردية والجماعية باستحداث أنشطة اقتصادية سلعية وخدمية لم تكن موجودة من قبل، وكذا إحياء أنشطة اقتصادية ثم التخلي، مثل إعادة تنشيط الصناعات التقليدية، المناولة في قطاع الصناعة وقطاع البناء والأشغال العمومية...الخ .

أما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام فقد شهدت تراجع مستمر من سنة إلى أخرى ، حيث نلاحظ انخفاض من 788مؤسسة سنة 2001 إلى 262 مؤسسة سنة 2018 أي بفارق 526 مؤسسة ، و ذلك نتيجة مساهمة عملية الخوصصة المتعثرة لهذه المؤسسات أي تحويل طبيعتها القانونية من مؤسسات عمومية الى مؤسسات خاصة مما ادى الى تراجع في تعدادها وذلك ايضا من قلة الامكانيات المالية بسبب الانخفاض على أسعار النفط و اهتمام و تركيز الحكومة بالقطاع الخاص من خلال الدعم المادي والمعنوي بهدف تدعيم الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات لمواكبة التطور الذي تفرضه العولمة .

كما تشمل قطاع الحرف التقليدية ما يقارب ثلث من مجموع تعداد المؤسسات ، و امتازت بتطور مستمر و دائم الى غاية 2009 و في 2010 حيث تم فصلها عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

و عليه نستنتج بأن القطاع العام يعتبر الأضعف مقارنة بالقطاع الخاص و قطاع الحرف التقليدية ، مما نشير إلى وجود الحاجة الماسة إلى آليات أخرى لتعزيز القطاع العام .

المطلب الثاني : احصائيات تصنيف تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الحجم سنة 2018

شهدت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عدة تصنيفات حسب حجم المؤسسة (مصغرة ، صغيرة ، متوسطة) و من هنا سنتعرف على الحجم أكثر سيطرة و هيمنة في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من الجدول الموالي :

الجدول رقم 05 : تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الحجم (2018)

طبيعة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	عددها	نسبة مئوية (%)
مصغرة (1-9عمال)	1068027	97.7%
صغيرة (10-49عامل)	21863	2%
متوسطة (50-250عامل)	3280	0.3%
المجموع	1093170	%100

- Source : bulletin d'information statistique de la PME 2018 ، p: 8

الشكل رقم 03 : تصنيفات تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الحجم سنة2018

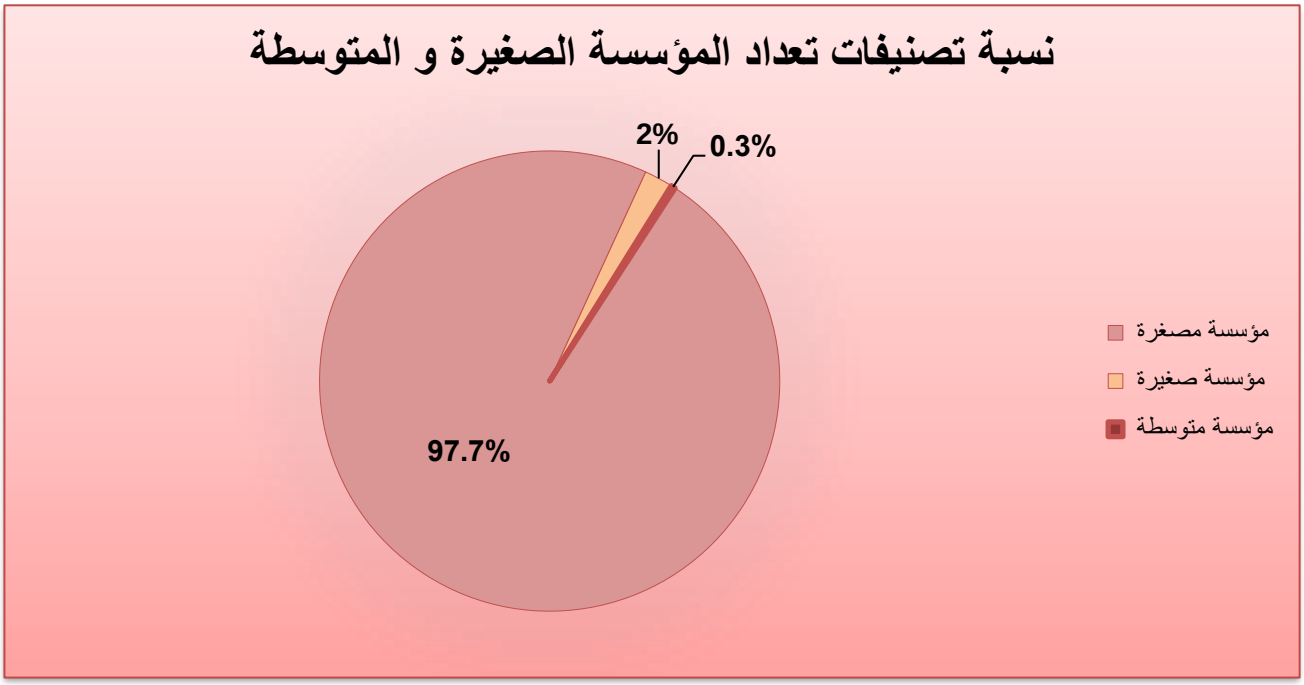

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Excel 2010

نلاحظ من خلال الجدول و المنحنى البياني أعلاه ، أن المؤسسات المصغرة تمثل الفئة المهيمنة و الغالبة في تصنيفات تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الحجم بنسبة 97.7 % في سنة 2018 و تقريبا معظم السنوات ، و ذلك نظرا لسهولة إنشائها و اعتمادها على رأسمال محدود أقل من 20 مليون دج و عدد قليل من العمال . و دائما ما تكون المؤسسات المصغرة هي المسيطرة في أغلب الاقتصاديات ، حيث نجد 10/9 من المؤسسات في الاتحاد الأوروبي تشغل أقل من 10 عمال و أعلى نسبة من المؤسسات المصغرة تتواجد في اليونان بنسبة 96.7% و اقل نسبة في ألمانيا بنسبة 14.7% ، ولكن الدول المتقدمة تتمتع عندها المؤسسات المصغرة بالتحكم في التكنولوجيا و التقنيات الحديثة للتسيير مما يجعلها أكثر تنافسية و توسع في الاسواق المحلية و الدولية و هذا ما ليست عليه المؤسسات المصغرة في الجزائر .

في حين أن المؤسسات الصغير و المتوسطة تمثل نسبة صغيرة جدا من تصنيفات تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الحجم بنسبة 2% (المؤسسات الصغيرة) و 0.3% (المؤسسات المتوسطة) في سنة 2018 و تقريبا معظم السنوات و التي تعتمد على رأسمال مرتفع و عدد عمال مرتفع مما يتمثل صعوبة في انشائها مقارنة بالمؤسسات المصغرة سهلة الانشاء .

و عليه نستنتج أن المؤسسات المصغرة هي المؤسسة المهيمنة و المسيطرة في الاقتصاد الجزائري مقارنة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة وهذا بسبب سهولة انشائها .

المبحث الثاني : احصائيات مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر:

أدى تطور و دعم القطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر الى مساهمتها الفعالة في إعادة تنشيط المحيط الاقتصادي و تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال سياسة الاصلاح و تشجيع عملية الانعاش الاقتصادي و ترقية الاستثمار و دعم مكانتها في الاقتصاد الوطني بمساهمتها في التشغيل و المتغيرات الاقتصادية كالناتج الداخلي الخام و القيمة المضافة ، و الصادرات .

المطلب الاول : احصائيات مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج الداخلي الخام و القيمة المضافة من 2001 الى 2018

ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل فعال في الناتج الداخلي الخام و القيمة المضافة و هذا ما يوضحه الجدول الموالي خلال الفترة الممتدة ما بين 2001 الى 2018 :

الجدول رقم 06 : مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج الداخلي الخام و القيمة المضافة (2001 - 2018)

الوحدة: مليار دج

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الناتج الداخلي الخام	2041.7	2184.1	2434.8	2745.4	3015.5	3444.11	3903.63	4237.92	4978.82
القيمة المضافة	1745.5	1872.09	2096.96	2383.71	2607.10	3007.54	3406.93	3782.06	4386.55
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الناتج الداخلي الخام	5509.21	6060.8	6060.4	7634.43	8092.49	8658.96	9928.9	---	---
القيمة المضافة	4791.32	5423.43	6141.75	7138.24	7838.34	8577.34	9943.92	---	---

المصدر: نشريات البنك الدولي للإحصائيات للناتج الداخلي الخام و نشريات مختلفة عن قيمة المضافة

الشكل رقم 04 : تطور في الناتج الداخلي الخام و القيمة المضافة خلال الفترة (2001 -2018)

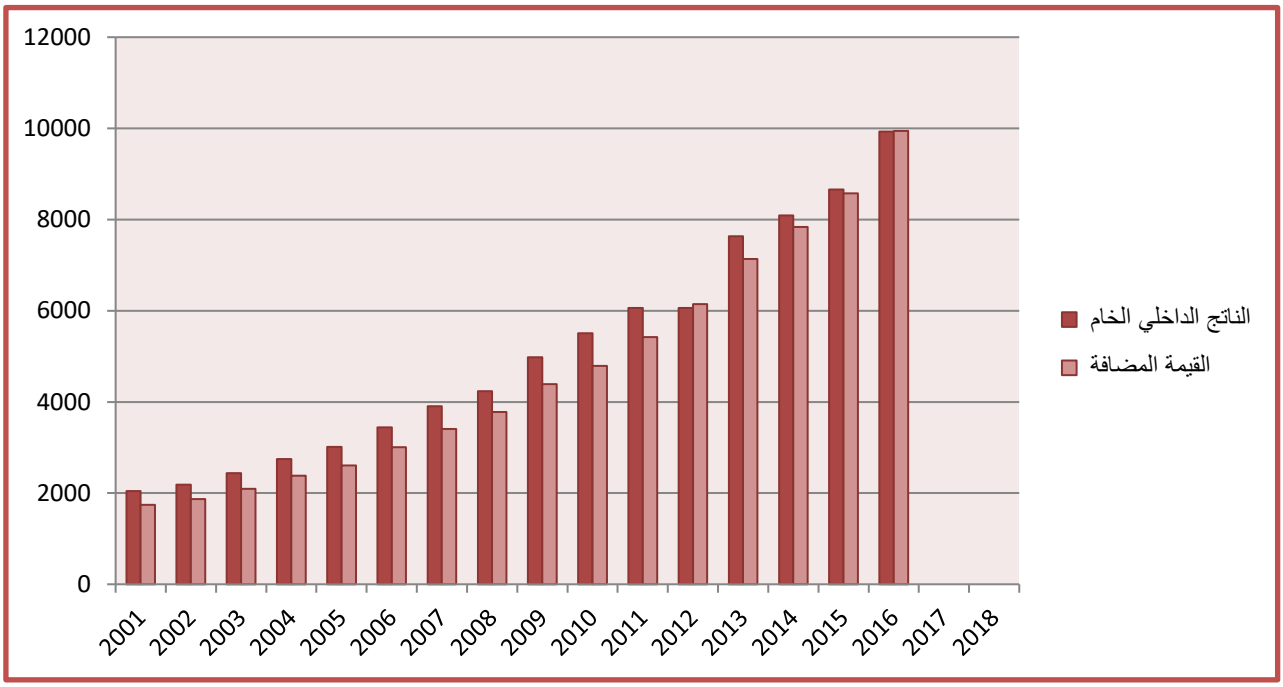

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Excel 2010

نلاحظ من خلال الجدول و المنحنى البياني أعلاه ، أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام في تطور و تزايد مستمر ، حيث ارتفعت قيمتها من 2041.7 مليار دج سنة 2001 الى 6060.8 مليار دج سنة 2011 و ثم ثبتت القيمة سنة 2012 ثم عادت الى مجرياها في تزايد قيمتها خلال السنوات الأخيرة ليصل الى 9928.9 مليار دج سنة 2016 .

و عليه نستنتج وجود تطور كبير و محسوس في مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج الداخلي الخام وهذا ما يجعلنا نؤكد ضرورة تدعيم هذه المؤسسات في ظل الإصلاحات الاقتصادية ، من أجل تفعيل مساهمتها في التنمية الاقتصادية للبلاد .

أما القيمة المضافة ، فمن خلال المعطيات الجدول و المنحنى البياني نلاحظ أن مساهمة مؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق القيمة المضافة في تطور و تزايد مستمر ، حيث بلغت قيمتها من 1745.5 مليار دج سنة 2001 إلى 9943.92 مليار دج سنة 2016 و هذا راجع الى النمو التعداد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و خاصة في القطاع الخاص من خلال تشجيع الجزائر لهذا النوع من الاستثمارات و انشاء هياكل و هيئات لدعم و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و من هنا نستنتج على قوة و مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الوطني .

المطلب الثاني : احصائيات مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في اجمالي الصادرات و الصادرات خارج المحروقات من 2001 الى 2018 .

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قدرة كبيرة على غزو الأسواق الخارجية والمساهمة في زيادة الصادرات و هذا ما يوضحه الجدول الموالي خلال الفترة الممتدة ما بين 2001 الى 2018 :

الجدول رقم 07 : مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في اجمالي الصادرات و ص خارج المحروقات (2001 - 2018)
الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الصادرات خارج المحروقات	684	734	763	788	907	1066	1190	1937	1047
جمالي الصادرات	19132	18825	24612	32083	45036	54613	60163	79298	45194
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الصادرات خارج المحروقات	1619	2149	2187	2014	2810	2063	818	912	978
اجمالي الصادرات	57053	73489	71866	65917	62886	37787	13323	18141	21772

Source : CNIS (centre national sur l'information statistique des douanes)

الشكل رقم 05 : تطور في اجمالي الصادرات و صادرات خارج المحروقات خلال الفترة (2001 -2018)

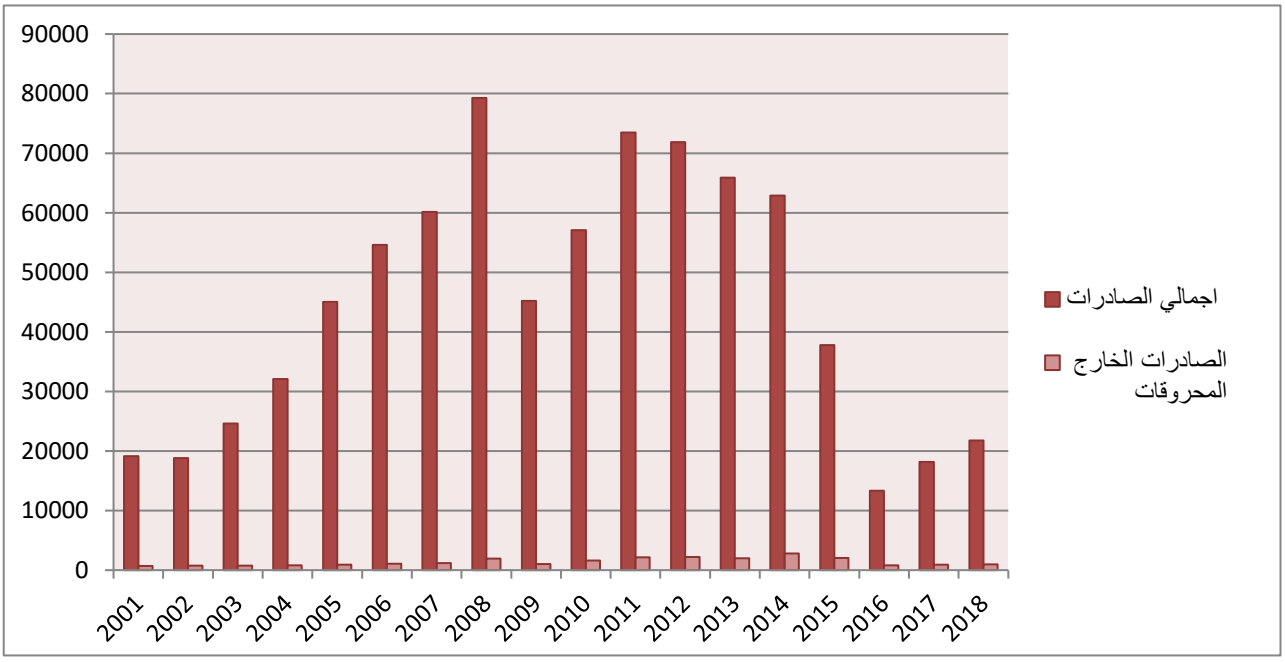

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Excel 2010

نلاحظ من خلال الجدول و المنحنى البياني أعلاه ، أن صادرات خارج المحروقات لا تشكل سوى نسبة صغيرة جدا من اجمالي صادرات ، و هذا بسبب اعتمادها الكلي على المحروقات و جعلها المصدر الوحيد و الأساسي من أجل الحصول على العملة الصعبة ، و رغم هذا كانت صادرات خارج المحروقات في زيادة مستمرة حيث ارتفعت قيمتها من 684 مليون دولار أمريكي سنة 2001 الى 2810 مليون دولار أمريكي سنة 2014 ثم انخفضت القيمة تدريجيا في السنوات الأخيرة .

و نلاحظ أن اجمالي الصادرات كانت قيمته في ارتفاع مستمر من 19132 مليون دولار أمريكي سنة 2001 الى 79298 مليون دولار أمريكي سنة 2008 ، ثم أصبحت القيم في حالة تذبذب حيث كانت تنخفض ثم ترتفع في كل سنة ، و في سنوات الأخير من سنة 2015 الى سنة 2018 كانت قيمة اجمالي الصادرات في انخفاض حاد حيث عرفت سنة 2015 بالعجز و ذلك بسبب الأزمة النفطية التي عانت منها الجزائر بانخفاض أسعار البترول مما أدى من نقص اجمالي الصادرات .

ومن خلال المعطيات نستنتج أن قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ما زال ضعيفا بالرغم من كل التطورات و الاصلاحات المتخذة لدعم و ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و هذا بسبب عدة معوقات و منها الاعتماد الكلي في التصدير على المحروقات مقابل الحصول على العملة الصعبة حيث تلعب الصادرات خارج المحرقات دور كبير في تنمية الاقتصادية من حيث التشغيل كصناعة و لك توفير يد العاملة لصنع منتوجات و تصديرهم الى الخارج مقابل العملة الصعبة لذلك على الجزائر دعم هذا النوع من الصادرات لتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر .

المبحث الثالث : احصائيات مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاجتماعية في الجزائر:

من أهم المشاكل الاجتماعية في الجزائر ، نجد البطالة و الفقر و التي تعد من أكبر المشاكل التي تهدد الاقتصاد الوطني ولهذا تسعى السلطات العمومية إلى إيجاد حلول مناسبة لها ، لذلك كرست الحكومة الجزائرية عدة جهود ومن بينها تشجيع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وذلك بإنشاء وزارة مختصة بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و انشاء أجهزة و هيئات مالية داعمة و وضع مجموعة من البرامج و ابرام العديد من الاتفاقات الدولية التي من شأنها دعم و ترقية هذه المؤسسات .

المطلب الاول : إحصائيات مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في توفير عدد المناصب العمل من 2001 الى 2018

لقد شهدت مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطور كبير و ملحوظ في توفير مناصب العمل للبطالين خلال الفترة الممتدة ما بين 2001 الى 2018 و هذا ما يوضحه الجدول الموالي :

الجدول رقم 08 : مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في توفير عدد المناصب العمل (2001 – 2018)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006
مناصب العمل	737062	684341	704999	838504	1157856	1270647
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012
مناصب العمل	1355399	1540209	1649784	1625686	1724197	1848117
السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018
مناصب العمل	2001892	2157232	2238233	2487914	2601958	2690246

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الشكل رقم 06 : تطور عدد مناصب الشغل خلال الفترة (2001 -2018)

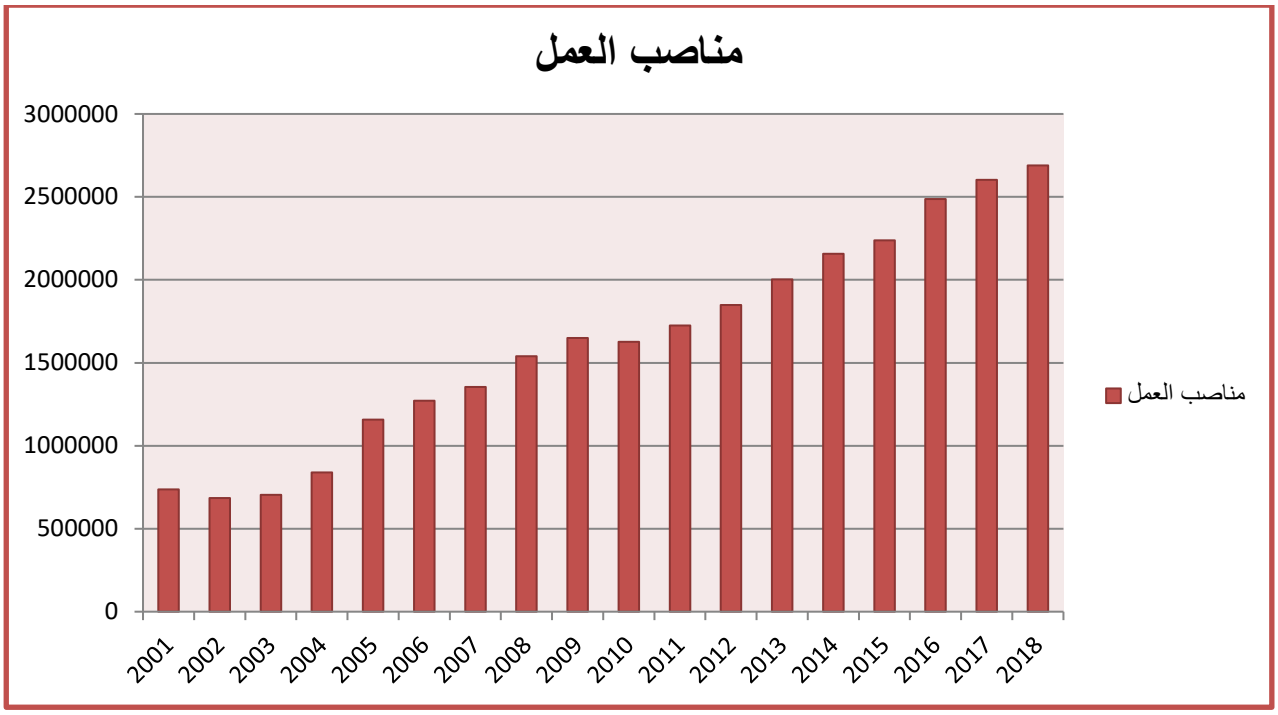

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Excel 2010

نلاحظ من خلال الجدول و المنحنى البياني أعلاه ، زيادة و نمو مستمر في عدد المناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال الفترة 2001 الى غاية 2018 ، حيث ارتفع عددها في هذه الفترة من 737062 منصب الى غاية 2690246 منصب اي بفارق 1953184 منصب جديد و هذا راجع الى تطور نمو تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و خاصة القطاع الخاص .

وعليه نستنتج من هذا كله ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كلما كانت في تطور وازدياد كلما زاد تطور مناصب الشغل ، وهذا ما سوف يؤثر على نسبة المعيشة حيث سوف تقل نسبة البطالة خاصة لفئة الشباب بتوفير العمل مما يؤدي الحصول على مصدر للدخل و يقوم بتخفيف العبء حتى عن الدولة بمحاولة توفير احتياجات المجتمع .

و نجد أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أكبر القطاعات الاقتصادية استيعابا لليد العاملة ، كون هذه المشروعات تعتمد على تقنيات مكثفة للعمل من جهة ، والنمط الاجتماعي المرتبط بنشاط هذه المؤسسات من حيث تشغيل الأقارب و الأصدقاء دون الالتزام بمؤهلات دراسية أو شهادات رسمية ، و بهذا يتم القضاء على البطالة و ما يتبعها من مشاكل لأن العمل يعطي للفرد قيمته في المجتمع من خلال ادماجه في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية .

المطلب الثاني : إحصائيات تطور عدد المناصب العمل في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الملكية من 2001 الى 2018 .

ساهمت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الملكية في تطور كبير في توفير مناصب الشغل في المجتمع للحد من البطالة و القضاء على الفقر و ذلك بفضل الدعم التي قدمته الحكومة ، و من هنا سنتعرف على هذه التطورات خلال الفترة الممتدة ما بين 2001 الى 2018 خاصة قطاع الخاص و هذا ما يوضحه الجدول الموالي :

الجدول رقم 09 : مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في توفير عدد المناصب العمل حسب الملكية (2004 – 2018)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
القطاع الخاص	--	--	--	592758	888829	977942	1064983	1233073	1234465
القطاع العام	--	--	--	71826	76283	61661	57146	52789	51149
الحرف التقليدية	--	--	--	173920	192744	231044	233270	254350	324170
المجموع	737062	684341	704999	838504	1157856	1270647	1355399	1540209	1649784
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
القطاع الخاص	1577030	1676111	1800742	1953636	2110665	2327293	2511674	2578279	2662944
القطاع العام	48656	48086	47375	48256	46567	43727	29024	23679	27302
المجموع	1625686	1724197	1848117	2001892	2157232	2238233	2540698	2601958	2690246

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الشكل رقم 07 : تطور عدد مناصب الشغل في المؤسسات ص و م حسب الملكية خلال الفترة (2001 - 2018)

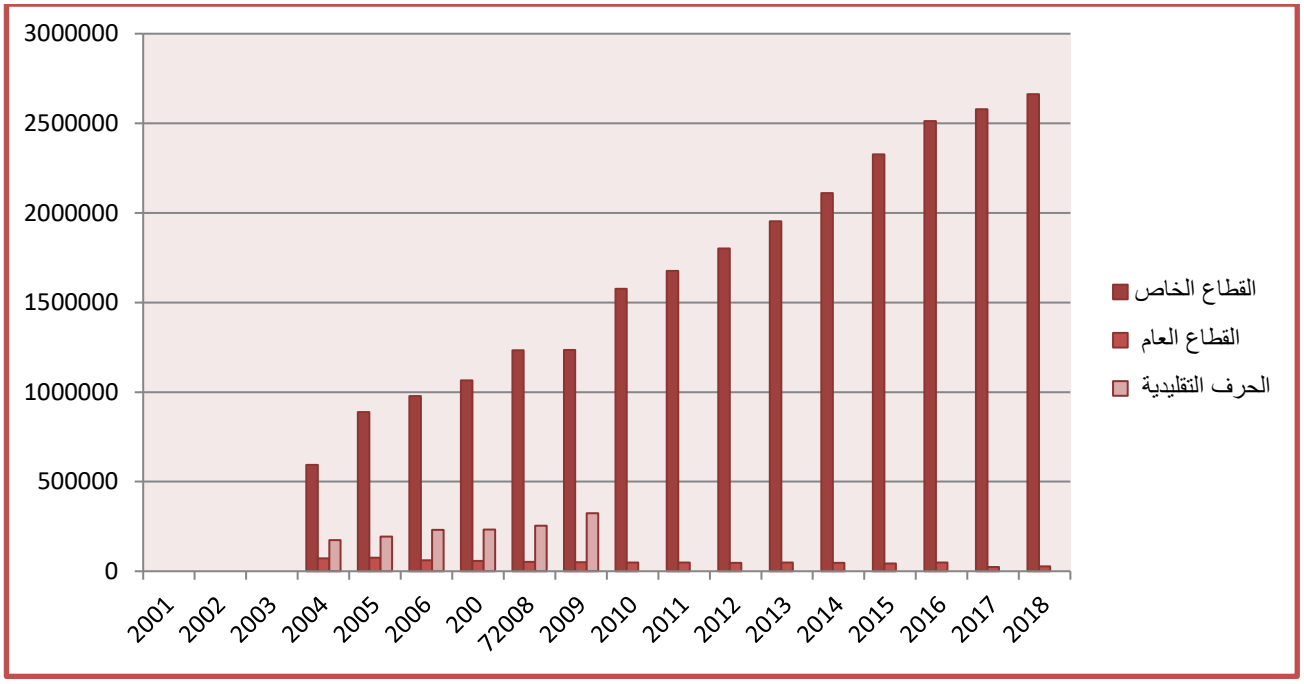

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Excel 2010

نلاحظ من خلال الجدول و المنحنى البياني أعلاه ، أن دائما ما يكون القطاع الخاص هو المهيمن مقرنة بالقطاع العام و الحرف التقليدية ، حيث أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة القطاع الخاص في زيادة و نمو مستمرة في عدد توفير مناصب الشغل خلال الفترة 2004 الى غاية 2018 حيث ارتفع عددها في هذه الفترة من 592758 منصب سنة 2004 الى غاية 2662944 منصب سنة 2018 و هذا راجع الى تطور نمو تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القطاع الخاص وهذا بسبب التحولات الاقتصادية العالمية وامتصاص المسرحين من مناصب عملهم بسبب إعادة هيكلة قطاعات النشاط الاقتصادي و ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية باستحداث أنشطة اقتصادية سلعية وخدمية لم تكن موجودة من قبل.

و نلاحظ ان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القطاع العام في انخفاض حاد مستمر في عدد توفير مناصب الشغل من 2004 الى غاية 2018 حيث انخفض عددها من 71826 منصب سنة 2004 الى غاية 27302 منصب في سنة 2018 و هذا راجع ايضا الى انخفاض تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القطاع العام و هذا بسبب قلة الامكانيات المالية من خلال الانخفاض على أسعار النفط و اعتمادها الكلي على المحروقات في توفير العملة الصعبة . أما قطاع الحرف التقليدية كان في نمو و زيادة مستمرة حتى ثم فصلها عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و دمجها مع وزارة الصناعة وترقية الاستثمار سنة 2010 .

ومن هنا نستنتج ان بفضل مساهمات القطاع الخاص حققت تطور كبير في عدد توفير مناصب العمل في المجتمع الجزائري .

ملخص الفصل الثالث :

نستخلص من خلال تحليل الإحصائيات وقراءة المؤشرات أن بدلت الحكومة جهد كبير في دعم و ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مما ادى ثماره من خلال تطورات تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. حيث أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لها دورا كبير و فعال في الاقتصاد الجزائري من خلال مساهمتها في زيادة في القيمة المضافة و في الناتج الداخلي و زيادة الصادرات ، و رغم هذا ما زال قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ضعيفا رغم كل الاصلاحات و التطورات و ذلك بسبب اعتمادها على المحروقات بشكل مفرط مقابل كسب العملة الصعبة و لهذا يجب على الحكومة الجزائرية استغناء على المحروقات كتصديره على أنه المنتوج الوحيد للتصدير مقابل كسب العملة الصعبة وهدا ما تسعى إليه الجزائر للنهوض بالاقتصاد عن طريق بدل مجهود أكبر في وضع تدابير و برامج لدعم مختلف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في البلاد .

و تعتبر ايضا على أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمثابة الركيزة الأساسية لتحقيق الأهداف الاجتماعية عن طريق تخفيض مستوى الفقر و الحد من البطالة من خلال زيادة في التشغيل ، كما يمكن اعتبارها مركزا للتدريب بحكم أنها تستقبل اليد العاملة الغير مؤهلة و الغير مرغوب فيها من طرف المؤسسات الكبيرة .

الـــخـــــاتـمـة

الخاتمـــــــة

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محركا أساسيا للتنمية الاقتصادية ، و لهذا تعمل العديد من الدول على تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال محاولة ترقية و تنويع من أنشطة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و لا توجد وسيلة تنموية في الوقت الراهن أنجح من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، و لذلك للتأكد تناولنا في هذه الدراسة دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية ، و ذلك من خلال التطرق إلى مفهوم و أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى الأشكال المختلفة التي تأخذها هذه المؤسسات ، و تجارب بعض الدول المتقدمة في هذا المجال ، إضافة إلى عوامل نجاحها وأهم المشاكل الممكنة التي تعترض طريقها . كما قمنا بتعرف على مفهوم وأهداف التنمية الاقتصادية و اللجوء الى معرفة عناصر و أساليب التنمية الاقتصادية ، و تطرقنا أيضا إلى دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال مساهمتها في الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة وتوفير مناصب الشغل ، كما ناقشنا واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال عرض مراحل تطور هذه المؤسسات ، و أهم الأجهزة و الهيئات المالية الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، إضافة إلى عرض أهم البرامج الوطنية والأجنبية التي تبنتها الحكومة الجزائرية لتأهيل هذه المؤسسات و في الاخير تحليل وعرض القيم و المعطيات الاحصائية لمساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر من سنة 2001 الى سنة 2018 .

و من خلال ما درسناه في هذا البحث نستنتج أن الجزائر أعطت أهمية كبيرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، من خلال توفير المناخ الملائم و وضع برامج الدعم المختلفة للنهوض باقتصادها من خلال الاعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

اختبار الفرضيات :

و من خلال الدراسة تم التأكد من صحة الفرضيات و هي كما يلي :

الفرضية الأولى : أثبتت الدراسة صحة الفرضية الأولى حيث أن طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يجعلها تواجه العديد من المشاكل ، من بينها مشاكل الائتمان و التمويل ، و مشاكل إدارية كالإجراءات البيروقراطية المعقدة ، و نقص كفاءة و مهارة العمالة ، و غياب التحفيزات الضريبية والجمركية .

الفرضية الثـانية : كما أثبتت الدراسة صحة الفرضية الثانية حيث أن علاقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتنمية الاقتصادية و مساهمتها في تحقيق القيمة المضافة و خلق الناتج الداخلي الخام و الحد من البطالة . حيث تكمن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في المساهمة في التشغيل ، و رفع في القيمة المضافة و الناتج الداخلي الخام و زيادة في الصادرات مما يؤدي الى تحقيق التنمية الاقتصادية ، و ذلك أيضا راجع إلى الخصائص التي تتسم بها كالقدرة على التجديد و الابتكار و تنويع النشاط الاقتصادي .

الفرضية الثالثة : أثبتت الدراسة على عدم صحة الفرضية الثالثة على ان دعم الحكومة الجزائرية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة أدى الى الاستغناء على قطاع المحروقات في التصدير ، حيث ساهمت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تطور الصادرات خارج المحرقات رغم كل الاصلاحات و التطورات لكن ما زال ضعيفا و هذا بسبب الاعتماد الكلي على المحروقات مقابل كسب العملة الصعبة حتى أصبحت المنتج الوحيد للتصدير .

الفرضية الرابعة : كذلك أثبتت الدراسة صحة الفرضية الرابعة ، حيث أن برامج الترقية التي قامت بتنفيذها السلطات الجزائرية جد محفزة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل رفع كفاءتها و تحسين تنافسيتها و تطوير المحيط الاستثمار المحلي و الأجنبي .

الاقتراحات و التوصيات :

من خلال الدراسة ، يمكن تقديم بعض الاقتراحات و التوصيات المتمثلة فيما يلي :

- تشجيع الصادرات الخارج المحروقات و ذلك بدعم المؤسسات الصغير و المتوسطة في صنع منتجات محلية و تصديرها للخارج .
- تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال للاستغلال بمزاياها .
- دعم الأفكار الابتكارية للعمال .
- تقديم تسهيلات تمويلية للمؤسسات الناشئة .
- تقديم دعم مالي للمؤسسات المفلسة أو التي تقترب الى الافلاس بشرط يتم تسييرها بتوجيهات مختص تعينه الحكومة و يكون ذلك بشكل مؤقت حتى تنهض المؤسسة .
- تكوين الموارد البشرية العاملة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- دعم على تطوير تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في المستقبل الأقرب لأنها ركيزة الاقتصاد .

قائمـــــة المراجـــــع

الكتب :

1/ رابح خوني ورقية حساني ،المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشكلات تمويلها ، ط1 ؛ مصر ، الطباعة والنشر و التوزيع ، 2008 .

2/ توفيق عبد الرحيم يوسف ، دارة الأعمال التجارية الصغيرة ، دار صفاء للنشر والتوزيع ،عمان ط1، 2002

3/ محمد صالح تركي القريشي ، علم اقتصاد التنمية ، مكتبة الجامعة ، الطبعة الأولى ، 2010.

4/ جهاد عبد الله ، قاسم موسى أبوعيد ، إدارة المشاريع الصغيرة ، دار اليازوري للنشر والتوزيع ، عمان الأردن ، الطبعة العربية .

5/ سمير محمد عبد العزيز، السياسات الاقتصادية للمستقبل مدخل اتخاذ القرارات ، مركز الاسكندرية للكتاب ، 2004 .

6/ محمد مروان السمان ، محمد ظافر ، مبادئ تحليل الاقتصادي ، دار الثقافة للنشر ، جامعة عمان ، 1998 .

7/ محمد أحمد الدوري ، التخلف الاقتصادي ، ديوان مطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1983.

8/ محمد الفرجاني حصن ، أفريقيا و تحديات العولمة ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، 2003 .

9/ فتحي قابيل ، محمد متولي ، مشروعات صغيرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مصر ، 2005.

10/ اسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع ،عمان الأردن، 1997

11/ محمد صالح تركي قرشي ، علم اقتصاد التنمية ، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان الأردن ، ط 1، 2010

12/ سعاد نائف برنو طي، إدارة الأعمال الصغيرة (أبعاد الريادة) ، دار وائل للنشر ، ط 3 ، 2010 .

13/ عبد السلام أبو قحف ، اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي ، الاسكندرية دار الاشهار ، 2004 .

14/ عبد الرحمان يسرى أحمد ، قضايا اقتصادية معاصرة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية 2000.

15/ إسماعيل محمد قانة ، اقتصاد التنمية : نظريات نماذج استراتيجيات ، دار أسامة للنشر والتوزيع ،عمان ، الأردن ،2012 .

16/ علي جدوع الشرفات " التنمية الاقتصادية في العالم العربي "، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع ، 2010.

أطروحات و البحوث الجامعية :

1/ عبد الكريم اللطيف ، واقع و آفاق تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل الإصلاحات : دالة الاقتصاد الجزائري ، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002 .

2/ لخلف عثمان ، واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و سبل دعمها و تنميتها : دراسة حالة في الجزائر ، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2004.
3/ رابح خوني ، ترقية أساليب وصيغ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري ، رسالة ماجستير ، غير منشور كلية الاقتصاد وعلوم التسيير ، فرع اقتصاد التنمية، 2003.
4/ عثمان لخلف، دور و مكانة الصناعات ص و م في التنمية الاقتصادية ، مذكرة ماجستير، ، 1994 .
5/ قنيدرة سمية، "دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير فرع تسيير الموارد البشرية، جامعة منتوري قسنطينة، 2009.
6/ غياظ شريف ، بوقموم محمد ، دور المؤسسات ص و م في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية دراسة حالة الجزائر ، رسالة ماجستار ، جامعة 8 ماي 1945 ، قالمة ، الجزائر .
7/ رضا زهواني ، تحسين تخطيط الانتاج في الم ص و م دراسة حالة لمؤسسة البلاستيك ، مذكرة ماجستير ، جامعة ورقلة ، 2007 .
8/ محمد عبد العزيز عجمية ، ايمان عطية ناصف ، على عبد الوهاب نجى ، التنمية الاقتصادية ، جامعة الاسكندرية ، 2008 .
9/ مدخل خالد، التأهيل كألية لتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الجزائر 2005 - 2010 ، مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر ، 2012 .
10/ حسين يحي ، قياس فعالية برامج تأهيل المؤسسات ص و م في دول المغرب العربي ، أطروحة دكتوراه ، جامعة تلمسان ، 2014 .
11/ تنقوت وفاء ، التنمية و مبادئ ومفاهيم عامة ، المحاضرة 04 ، مقياس نظرية التنمية الاقتصادية ، 2020
12/ الياس غقال ، تقييم الدور التمويلي للشراكة الأورو جزائرية في تأهيل المؤسسات ص و م خلال الفترة 2000 - 2014 ، أطروحة دكتوراه ، جامعة بسكرة ، 2017 .
13/ أحمد غبولي ، تأهيل المؤسسات ص و م في الجزائر ، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة ، 2011 .
14/ حكيم شبوطي ، دور المؤسسات ص و م في تحقيق التشغيل ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر ، 2000
15/ محمد عبد العزيز عجمية ،ايمان عطية ناصف ، التنمية الاقتصادية "دراسة نظرية وتطبيقية "، رسالة ماجستير ، الجامعية الاسكندرية ، 2000 .

الملتقيات و الندوات :

1/ زغيب شهرزاد ،المؤسسات ص و م ، الملتقى الوطني الأول حول م ص و م و دورها في التنمية ، الأغواط 2002 .
2/ عمر فرحاتي ، اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، ملتقى وطني ، جامعة الشهيد حمة لخظر الوادي ، 2017 .

3/ بلال شيخي ، حمزة كبلوتي ، المهدي حجاج ، برامج تأهيل المؤسسات ص و م في الجزائر المأمول و الواقع ، ملتقى الوطني حول اشكالية استدامة م ص و م ، جامعة الشهيد حمة لخضر ، ولاية الوادي ، 2017 .
4/ حازم حجلة سعيدة ، بوسواك أمال ، أليات الدعم و مساعدة م ص و م في الجزائر ، ملتقى الوطني حول اشكالية استدامة م ص و م ، جامعة الشهيد حمة لخضر ، ولاية الوادي ، 2017- 2018 .
5/ دادن عبد الغني ، غربي هشام ، المؤسسات ص و م الجزائرية : من المرافقة الدولية إلى المرافقة الوطنية ، الملتقى الوطني حول إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات ص و م في الجزائر .
6/ براق محمد ، ميموني سمير، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خلال مرحلة الاقتصاد الموجه ، الملتقى الوطني الرابع حول المؤسسات ص و م كرهان جديد لتنمية في الجزائر، 2008، سكيكدة
7/ ابراهيم بن صالح القرناس (2002)، التجربة اليابانية في دعم وتنمية المنشآت الصغيرة و المتوسطة، البرنامج التدريبي لمركز التعاون الياباني لمنطقة الشرق الأوسط، ملتقى طوكيو أيام 21-25 جانفي .

منتديات و المجلات و جرائد :

1/ عمار شلابي ، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية ، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، جامعة سكيكدة، العدد 5 ماي 2010 .
2/ رشدي ابراهيم ، عناصر و متطلبات التنمية الاقتصادية ، موقع الالكتروني ، 2014 ، www.blogger.com .
3/ محفوظ جبار ، م ص و م و مشاكل تمويلها ، مجلة العلوم الانسانية ، جامعة محمد خيضر ،بسكرة ، 2004
4/ موضوع ، مفهوم التنمية الاقتصادية ، 2021 ، رابط الموقع mawdoo3.com
5/ "7عوامل رئيسية لنجاح المشروعات الصغير" ، 2021 ، ريالي للوعي المالي ، Riyali.com
6/ صالح تومي ، راضية بختاش ، أثر الجباية على النمو الاقتصادي في الجزائر ، مجلة دراسات اقتصادية ، دار الخلد ونية للنشر و التوزيع ، مركز بصيرة ، الجزائر.
7/ حكيم بن جروة ، باديس بوخلوة ، رمزي بودرجة ، العناصر التمويلية المحركة و المساعدة على تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة و المستدامة ، مجلة نماء الاقتصاد و التجارة ، الجزائر ، مجلد 2 ، 2018 .
8/ رواد الأعمال ، عوامل نجاح وفشل المشروعات الصغيرة ، 2020/05 ، www.rowadalaamal.com
9/ مساعدة حول حول وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، 2014 ، منتديات الجلفة لكل الجزائريين و العرب ، https://www.djelfa.info/vb/archiveindex.php/t-1590436.html
10/ صالح صالحي ، أساليب تنمية المشروعات المصغرة و الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري ، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، 2004 .

11/ شريف ، زكية بن زروق ، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في مجال المناولة في استقطاب اليد العاملة دراسة حالة مقارنة بين الجزائر وفرنسا ، الملتقي الدولي حول : استراتيجية الحوكمة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة ، جامعة المسيلة .

12/ سليمان ناصر، عواطف محسن ، تمويل المؤسسات ص و م بالصيغ المصرفية الاسلامية ، ملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي غرداية، 2011 .

13/ لرقط فريدة، بوقاعة زينب، بوروبة كاتيا، دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات النامية ومعوقات تنميتها، ملتقى دولي ، جامعة سطيف، 05/ 2003.

14/ عبد العزيز جميل مخيمر، أحمد عبد الفتاح ، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية، منشورات المنظمة العربية لتنمية الإدارية ، 2005

15/ منتديات ستار تايمز ، اساسيات حول المؤسسات ص و م ، https://www.startimes.com/?t=22799984

القوانين و المراسيم و مواقع الوكالات الوزارية :

1/ القانون التوجيهي رقم 01- 18المتضمن ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ديسمبر 2001 .

2/ المواد 8 و 9 من القانون رقم 02-17،الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 02الصادر في11جانفي2017 .

3/ المرسوم التنفيذي رقم 08-100 ، المادة 10 من القانون التوجيهي ، الجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية ، 25 مارس 2008 ، http://www.mdipi.gov.dz/

4/ وزارة الصناعة ، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، http://www.mdipi.gov.dz/?%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%83%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9,302

5/ الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ، التعرف على الوكالة ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، https://www.angem.dz/ar/article/presentation/

6/ صندوق ضمان القروض ، تقديم صندوق ضمان القروض ، https://www.fgar.dz/portal/ar

7/ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، م ص و م ، http://dim-msila.dz/

8 / وزارة الصناعة ، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، http://www.mdipi.gov.dz/?%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%83%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9,287

9/ وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي ، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ، https://www.cnac.dz/site_cnac_new/Web%20Pages/Ar/AR_PresentationCNAC.aspx

المراجع بالفرنسية :

[1] http://www.cgci.dz/index.php/fr ، /Présentation de la CGCI-Pme 03/03/2021